ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science
♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

*Full Name:*
**Hassan Hadi RASHEED**
*Academic Title:*
**Lecturer Dr.**
*Institutional Affiliation:*
**University of Nahrain**
**College of Political Science**
*Corresponding author E-mail:*
hassan.hadi@nahrainuniv.edu.iq

*Keywords*:
American Islam
Turkish Islam
Justice and Development Party
Erdogan
Secularism
**ARTICLE INFO**
*Article history:*
*Received:*
**5 March 2025**
*Received in revised form:*
**30 March 2025**
*Accepted:*
**19 June 2025**
*Final Proofreading:*
*Available online:*
**28 June 2025**
E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq



# Turkish Islamic political thought and its impact on the thought of Islamic parties

ABSTRACT:

Thought certainly has no boundaries and does not move in one direction. It may return in the opposite direction from which it began. While human thought is cumulative, it is constantly evolving. However, this should not affect theories and ideologies, given their underlying constants and values; otherwise, they would become different ideas and ideologies. Neither liberal nor communist thought derives its ideas from the opposite direction, nor from Islam, and vice versa. Islamic thought is supposed to reject everything that contradicts Islamic law. Accepting any term requires firstly, a return to the origins of the term, identifying its premises and basic sources upon which the term was constructed and the resulting ideas or practices. Then, examining whether they align with the underlying thought of this or that thought, and from an Islamic perspective, whether they conflict with Islamic constants, or whether their use is permissible. Within this approach, and without taking into account the origins and constants, the concept of the Islamization of modernity emerged, by combining Western and Islamic ideas. These ideas are among those proposed by the Turkish Justice and Development Party, which adopted this approach after its founding in 2002. However, the issue did not stop in Türkiye, as the influence of these ideas spread to Arab Islamic parties and figures who were impressed by the Turkish experience.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

# الفكر السياسي الإسلامي التركي وأثره على فكر الأحزاب الإسلامية

م. د. حسن هادي رشيد/جامِعة النهرين/كُلية العلوم السياسية/بغداد/العِراق

**ملخص البحث:**

من المؤكد إنّه ليس للفكر حدود ولا يسير باتجاه واحد، فربما عاد بمسار معاكس لما انطلق منه، فالفكر الإنساني مع كونه تراكمي فإنّه متطور وباستمرار، إلاّ إنّ ذلك يفترض ان لا يؤثر على النظريات والايديولوجيات

لما لها من ثوابت وقيم تستند إليها، والا أصبحت أفكارًا وايديولوجيات أخرى، فلا الفكر الليبرالي أو الشيوعي يستمدان أفكارهما من الاتجاه الآخر، ولا من الإسلامي، والعكس صحيح؛ فالفكر الإسلامي يفترض فيه رفض كل ما يخالف الشرع، ولقبول أي مصطلح، يتطلب أولا، لا بد فيه من الرجوع لأصل ذلك المصطلح، بمعرفة منطلقاتها ومصادره الاساسية التي تم الاعتماد عليها في بناء المصطلح وما ينتج عنه من أفكار او ممارسات، ومن ثم النظر فيها ان كانت تتطابق مع أصل الفكر الأساسي لهذا الفكر أو ذاك، ومن منطلق اسلامي هل تتعارض مع الثوابت الإسلامية، أم لا مانع من استخدامها. وضمن هذا الطرح، ودون الوقوف على ذلك بمراعاة الأصل والثوابت برز مفهوم اسلمة الحداثة، بالمزاوجة بين الافكار الغربية والإسلامية. من ذلك الافكار التي يطرحها حزب العدالة والتنمية التركي، والذي انتهج هذا النهج بعد تأسيسه في العام ٢٠٠٢، إلاّ إنّ الأمر لم يتوقف عند تركيا بل انتقلت التأثيرات لتلك الأفكار للأحزاب والشخصيات الإسلامية العربية المنبهرة بالتجربة التركية.

**الكلِمات المفتاحية:** الإسلام الأمريكي، الإسلام التركي، حزب العدالة والتنمية، اردوغان، العلمانية

## المقدمة

يعد الفكر السياسي الإسلامي المعاصر أحد أهم الاتجاهات الفكرية السياسية المعاصرة في العالم، لاسيما بعد ان اصبح موضع اهتمام واسع في العالم بشقيه الإسلامي وغير الإسلامي، مما جعل من تلك الأفكار محل نقاش منقطع النظير، مدحا وقدحا، قبولاً ورفضً، اثراً وتأثيراً، لافكاره وللافكار والوافدة اليه، واذا كانت النشأة للفكر السياسي للإسلامي الحديث كتنظيم مؤسس قد انطلقت من مصر بتأسيس تنظيم الإخوان المسلمين ١٩٢٨، حتى أصبح من المتعارف عليه إنّه يمثل العباءة التي تخرج منها جميع الأحزاب والتشكيلات السياسية الإسلامية في دول العالم كافة. من ذلك الأحزاب الإسلامية التركية التي حاولت الدخول للعملية السياسية في الجمهورية التركية الكمالية منذ خمسينيات القرن الماضي، ولان تركيا الحديثة وبعد الغاء الخلافة ١٩٢٤ قد تبنت الفكر الغربي بأهم اركانه وهي؛ (الدولة المدنية، ودعائمها العلمانية والديمقراطية)، لتكون جزءًا من بمبادئ اتاتورك الستة. وهذا فرض على الأحزاب الاسلامية أنْ تتعارض مع تلك الافكار تارة وتتماشى معها تارة أخرى، لاسيما بعد الانفتاح الحزبي الذي حدث في العالم بعد الحب العالمية الثانية، ولم تكن تركيا بعيدا عن هذا الانفتاح.

لقد ساعد الانفتاح على ظهور حركات وأحزاب إسلامية، واغلبها بزعامة (نجم الدين أربكان)؛ ولكنها وقعت في صراع مستمر مع المؤسسة العسكرية بعدها الحامي الرسمي لتلك الأفكار الغربية، ولأنها تتعارض مع الثوابت الإسلامية كان دائما ما ينتهي الى الانقلاب، وان أعلنت الأحزاب الإسلامية انها تؤمن بالعلمانية الا ان ذلك لم

يقنعها ولم يقنع الغرب. وحدث التحول مع ظهور وصعود حزب إسلامي جديد هو (حزب العدالة والتنمية ٢٠٠١) بزعامة (رجب طيب اردوغان) والذي بني على انقاض الأحزاب الإسلامية السابقة له. ولظروف خارجية وداخلية استطاع الحزب وزعيمه تبني أفكار الجمهورية الكمالية، حتى برز مصطلح "الإسلام الأمريكي" ليكون نموذجًا له هو "الإسلام التركي" وان كان المصطلح يعود لمقولة (سيد قطب) ١٩٤٩، الا انه تجسد مع حزب العدالة والتنمية، الذي استطاع وربما بدعم خارجي الحد من هيمنة المؤسسة العسكرية، ومع بعض النجاحات الاقتصادية جعل من أفكاره ذات أهمية في العالم الإسلامي، على مستوى تبني الأحزاب والمفكرين الإسلاميين، وان تعارض ذلك مع الثوابت الاسلامية، فضلا عن تخوف الأنظمة السياسية لاسيما في العالم العربي من تلك التجربة، لاسيما بعد تزايد التدخل التركي لدعم الأحزاب الاسلامية.

## الأهمية:

تتمثل أهمية هذا البحث في أنه يساهم في دراسة وتحليل الفكر السياسي الاسلامي التركي لاسيما بعد عام ٢٠٠٢، في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بما أصبح يعرف بالإسلام السياسي، ولا سيما بعد بروز التجربة التركية التي زاوجت وببرغماتية واضحة بين الفكر الغربي والاسلامي، حتى أصبح للفكر السياسي الإسلامي التركي بصورته المشوهة تأثير فكر الأحزاب الإسلامية لاسيما في المنطقة العربية، ربما كانت تطمح أنْ تنال رضا الغرب كما التجربة التركية، وبذلك تنبع الأهمية من دراسة كل تلك التغيرات. ومن ثم الانقضاض على تلك الأنظمة السياسية الحاكمة، ومن ناحية مَن رفضها فليس لكونها أفكار غربية بل لتعارضها مع السياسة الشرعية.

## الأهداف:

يهدف البحث إلى دراسة الفكر السياسي الإسلامي التركي قبل وبعد عام ٢٠٠٢، ودراسة مدى تأثرها بالأفكار الغربية على الأحزاب الاسلامية، ومن ثم تأطيرها باطار إسلامية، (اسلمة الحداثة) أي اسلمة الأفكار السياسية الغربية، فكان الهدف بيان قوة تأثير النموذج التركي للدولة المدنية على الفكر السياسي الإسلامي بتطابقه، أو تعارضه مع الثوابت الاسلامية. ومن ثم محاولة الترويج لها في العالم الاسلامي، وهدفنا لتحليل تأثيره بصورة خاصة على أفكار المفكرين والأحزاب الإسلامية في المنطقة العربية.

## الاشكالية

السؤال الرئيس والمحوري يتمثل بالسؤال التي؛ الى أي مدى يمكن ان يتقبل الإسلام الأفكار الغربية؟. لاسيما وان الكثير من الجدل يدور حول تقبل المصطلحات السياسية الغربية ضمن المنظومة السياسية الاسلامية. فكيف يتخذ حزب سياسي ما ايدلوجيا معينة، ولكنه في ذات الوقت يحاول ان يوهم اتباعه، او ناخبيه على اختلاف مشاربهم الفكرية (اسلاميين وعلمانيين) بانه ذو توجه يتلاءم ومعتقدهم، فيعطي كلا حسب توجهه، فهل نجح حزب العدالة كنموذج لهذه الدراسة بتلك المزاوجة ام خرج من دائرة احدهما؟. وحول هذه الاشكالية يرى البعض ان ذلك من أسس برغماتية السياسة التي تتطلبها العملية السياسية، ويمكن للأحزاب العقائدية ان تتنازل عن ثوابت معتقدها لتوصف بالاعتدال؛ فيما يرى اخرون ان الامر عندما يتعلق بحزب إسلامي يدخل في باب النفاق او في تعبير اكثر شدة انه دخل في باب الكفر ان كان يتعلق بمخالفة النصوص الشرعية الصريحة.

## الفرضية

ينطلق البحث من فرضة مفادها "أن الفكر السياسي الإسلامي التركي لاسيما بعد عام ٢٠٠٢، قدم نموذج جديد للدولة المدنية، بجمعه بين نقيضين مبادئ الإسلام وثوابته الشرعية، وقيم الدولة المدنية ودعائمها الديمقراطية والعلمانية؛ واذا كان هذا يخرج من دائرة احدهما، كيف أثر على أفكار الأحزاب الإسلامية الأخرى"

## المنهجية

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المبني على استخلاص النتائج من خلال قراءة وتحليل أفكار الأحزاب السياسية الإسلامية التركية، في ضوء تناولهم المصطلحات وما المراد منها من قبل واضعيها، وكيف تم اسلمتها من قبل الأحزاب الإسلامية. وكذلك سيتم اعتماد المنهج الاستقرائي، المبني على ان نجاح تجربة يمكن تعميمها على باقي التجارب المتشابه معه.

## هيكلية البحث

تم تقسيم البحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة، على ثلاثة محاور رئيسة حمل المحور الأول عنوان " تطور الحياة السياسية في تركيا في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية العلماني" فيما جاء المحور الثاني عنوان "الابعاد الفكرية لحزب العدالة والتنمية ونجاحه في ترويض المؤسسة العسكرية". المحور الثالث "تنظيم الاخوان المسلمين الأم، وتأثرهم بالفكر السياسي الإسلامي التركي"، وتضمن كل محور عدد من المحاور الفرعية.

**المحور الأول: تطور الحياة السياسية في تركيا في ظل هيمنة المؤسسة العسكرية العلماني.**

يعد الحاضر قراءة للماضي، وكلاهما يعطيان استشراف للمستقبل، لذلك، يتناول هذا المحور ضمن الفقرة الأولى، تاريخ تطور الفكر السياسي الإسلامي التركي منذ سقوط الخلافة العثمانية، وحتى عام ٢٠٠٢ في ظل الصراع مع المؤسسة العسكرية الرافضة لوجود الأحزاب الإسلامية بناءً على مبادى (كمال مصطفى اتاتورك) المعروفة بالكمالية أو الاتتوركية، نسبة الى اسمه الأول او الاخير.

**أولا: الأسس الفكرية للجمهورية التركية الحديثة.**

عندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) إلى جانب المانيا، ونتيجة لهزيمتها في الحرب ادى ذلك إلى سقوط الحكومة بنفي قيادتها البلاد إلى أوروبا ، وتعرض الأراضي العثمانية لخطر الاحتلال، لينتهي الأمر بتوقيع معاهدة "سيفر" سنة (١٩٢٠) وفقدانها الكثير من الأراضي[١]. وبذلك تأسست تركيا الحديثة، ومؤسسها (مصطفى كمال اتاتورك: ١٨٨٠– ١٩٣٨)[٢]. وبعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب بدأ حرب التحرير الشعبية منذ عام ١٩١٩، وبرزت معه المؤسسة العسكرية في تركيا بكونها مؤسسة لها نفوذ على الحياة السياسية بشكل كبير[٣]. ولكن مع صعود نجمه وهيمنته على الدولة، استطاع خلال سنوات قليلة القضاء على ارث يمتد لبداية القرن الرابع عشر الميلادي[٤]. عندما إلغى الخلافة بعد لقاء له مع (وقاد قرة بكر وعصمت أينونو) وهم مع كبار القادة العسكريين الذين جاؤوا إلى مدينة "أزمير" لحضور المناورات ووافق الجميع على قرار إلغاء الخلافة، وتم ذلك سنة١٠٢٤[٥].

وفي الحياة السياسية يعد حزب الشعب الجمهوري أول حزب سياسي وهو الحزب الوحيد الذي شكله (اتاتورك)، واسس الحزب سنة ١٩٢٣ واحتكر السلطة (٢٧) سنة، ومنع الحياة الحزبية بشكل تام ولم يسمح إلا لحزبه أن يعمل في الساحة حتى وفاته ١٩٣٨[٦]. وكان في ظاهره حزب ذو توجه ديني فقد اتخذ الدين في بادئ الأمر ستاراً من أجل التعبئة العامة لمختلف شرائح المجتمع لمواجهة الغزو الاجنبي الذي تعرضت له الدولة العثمانية لاسيما الاحتلال اليوناني لأجزاء واسعة من تركيا، واحتلال بريطانيا وفرنسا وروسيا لأجزاء أخرى منها[٧]. وقد عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست وثلاثين سنة، وكانت أهم التعديلات في المرحلة الأولى على دستور عام ١٩٢٤ كانت في سنوات ١٩٢٨، ١٩٣٤، ١٩٣٧، وكانت التعديلات تخص تثبيت عمانية الدولة، اذ كانت المادة الثانية من دستور عام ١٩٢٤ ان الإسلام هو دين الدولة الرسمي. وحذفت

بموجب التعديل الأول (١٩٢٨) وفي التعديل الثالث (١٩٣٧) اصبحت المادة الثانية تقرأ بالشكل التالي: "أن تركيا هي جمهورية ملية شعبية دولتها علمانية ثورية، لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة أنقرة[٨]. وللحفاظ على مبادئه الكمالية الستة وهي: (الجمهورية القومية الشعبية، الثورية، العلمانية، الدولتية)، جعل من المؤسسة العسكرية حارسا للنظام الكمالي الراعي لهذه المبادئ، وتم ترسيخ وضعها القانوني، من خلال قانون المهمات الداخلية للجيش الذي صدر عام ١٩٣٥، حيث نصت المادة الرابعة والثلاثون منه على ان وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية[٩]. وشكل أعضاء البرلمان ذوو الأصول العسكرية للمدة (١٩٢٠-١٩٣٩)، نسب مهمة منه[١٠]. من ذوي التوجهات الثورية العلمانية الذين كانوا مهيمنين بصورة فعلية، على بنية الدولة والنظام السياسي في تركيا[١١]. فما العلمانية التي ناضل لأجلها (اتاتورك) ومعه المؤسسة العسكرية؛ هل هي معادية للإسلام كما يرى ذلك الغرب، أم لها أسس ومبادئ وان كانت غير معروفة في الإسلام الا انه لا اشكال في تطبيقها في الدول الإسلامية، وان كانت كذلك فلماذا يتم الانقلاب على الأحزاب الإسلامية عند استلامها السلطة.

**ثانيا: الابعاد الفكرية للدولة التركية الحديثة واثرها على استقرار الحياة السياسية.**

تتردد كثيرا ومنذ اكثر من قرن بعض العبارات التي يتناقلها بعض الناس من العامة وحتى من المثقفين، أو ممن ينسبون انفسهم لها، من دون فهم لمعناها ومقصدها الحقيقي، ام هو تلاعب بالعقول من هذا البعض بتغيير مقصد تلك المصطلحات، من ذلك شعارات المطالبة بـ(دولة مدنية)، وما يرتبط بها من لوازم لهذه الدولة المدنية وهما (الديمقراطية، والعلمانية).

للحديث عن العلمانية لابد من معرفة المنظومة الفكرية لهذا المصطلح، والدائرة العلمية التي ينطلق منها، وهذا المصطلح من الناحية التاريخية هو اصطلاح غربي. ابتدأ يحدد مفهوم الدولة المدنية بانه مفهوما فلسفيًا سياسيًا، مناقضًا للدولة الدينية (الثيوقراطية)، والتي يتأرجح مفهومها (نظريا) بين حكم رجال الدين وتحكيم الدين نفسه في السياسة، بتنحية الدين عن السياسية مطلقا، باعتبار الدين هو مجموعة قوانين إلهية مميزة للدولة الدينية. فكانت الدولة المدنية بمبدئها الرافض لتدخل الدين في السياسة هي دولة علمانية. ويقصد به: "الدولة التي تستقل بشئونها عن هيمنة وتدخل الكنيسة، فالدولة المدنية هي التي تضع قوانينها حسب المصالح والانتخابات والأجهزة والتي هي في نفس الوقت لا تخضع لتدخلات الكنيسة"[١٢].

ويبين أحد الباحثين ان الذين لا يصطدمون بالدولة المدنية هم العقلاء، لأن الدولة المدنية هي التي تحمي التوجهات الدينية، لسبب غاية في البساطة، وهو أن هذه الدولة بطبيعتها قائمة على احترام كل الأديان من ناحية، وعلى احترام التأويلات المختلفة في كل دين من ناحية ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الدولة المدنية ستسمح للمسلم بالوجود المشترك مع المسيحي، واليهودي(١٣). وهذا الرأي لا يتعارض مع الواقع فحسب؛ بل مع حقيقية الدولة المدنية على وفق معناها الحقيقي الذي عرفه بها اصحابها لا المعنى المؤول بخلاف ذلك، فهل مارس المسلمون عقائدهم بل وحتى طقوسهم من لبس وممارسات في ظل الدول المدنية بحرية كاملة كباقي الأديان، الواقع في تركيا وباقي الدول الإسلامية يقول لا.

وهناك من يقابل بين الدولة المدنية والدولة البوليسية فيزعم أن كل دولة ليست مدنية هي دولة بوليسية قائمة على القمع والظلم بغض النظر عن أي انتماء عقدي، الدولة المدنية كفيلة باحتضان كل الأديان والأفكار، أما الدولة البوليسية فإنها دولة لا تقبل الآخر وتستعدي التعدد والتنوع تحت مظلة الحكم العسكري(١٤). وأنها تمثل عبر التاريخ سواء في الشرق أو الغرب عند دعاتها إطاراً سياسياً للعلمانية قابلاً لتوظيف أي اتجاه فلسفي إيديولوجي في الحياة؛ بشرط تنحية الدين عن السياسة(١٥). ونرى إنّه حتى في مجال التطبيق فالحكومات العلمانية تكون في ازدواجية عندما يتعلق الأمر بحرية المسلمين، وهي حرية الرجل الأبيض فقط. وفضلا عن ذلك فاصطلاح (الدولة المدنية) اصطلاح مطاطي ينكمش في أحسن حالاته ليحاكي الغرب في كثير من مناهجه السياسية في الحكم. واما مَن وصف الدولة الإسلامية بأنها دولة مدنية وقع في خطأ لأن الدولة المدنية الحديثة تنكر حق الله في التشريع، وتجعله حقًا مختصًا بالناس، وهذا بخلاف الدولة الإسلامية، بل إن هذا يخرجها عن كونها إسلامية، ويُسمّى هذا النوع من الحكم في الإسلام بحكم الطاغوت، وكل حكم سوى حكم الله هو طاغوت(١٦). يستنتج من ذلك ان الدولة المدنية، هي الدولة التي لا تحتكم للشرع الديني، ومن هذا المنطلق تكون مرفوضة شرعا.

وتاريخيا يذهب أحد الباحثين الى ان من وضع هذا المصطلح الدولة المدنية في العالم الإسلامي هو اليهودي التركي (شمسي افندي) وذلك في منتصف القرن التاسع عشر، ويبين هذا الباحث انه اقتبسه من المسيحي الماروني (بطرس البستاني ١٨١٩- ١٨٨٣) في معجمه محيط المحيط(١٧). ويقول (أحمد كمال أبو المجد) سياسي وزير مصري اسبق: "أن الدولة المدنية ترتكز على دعائم ثلاثة وهي: "العلمانية أو اللادينية Secularism. والديمقراطية أو حكم الشعب Democracy. والقومية أو الوطنية Nationalism(١٨).

**الدعامة الاولى للدولة المدنية: الديمقراطية أو حكم الشعب Democracy .**

لا يقوم النظام الديمقراطي بداية إلا في دولة مدنية على أسس الفلسفة الغربية، بعبارة أخرى؛ إن الدولة الديمقراطية هي بالضرورة دولة مدنية[١٩]. والعكس صحيح حسب هذه الرؤية. وللديمقراطية مظهرين احدهما آلية الاختيار وهي عملية إجرائية، ولا نعتقد ان فيها إشكالية شرعية، ذلك لان اختيار الخلفاء الراشدين، وما تلاهم من حكم إسلامي لم يكن على شاكلة واحدة ولم يتعرض احد من الصحابة او التابعين على تلك الالية. والمظهر الاخر حق التشريع، وهو حق منح للشعوب بتشريعه ما تراه اهواءهم انه يصلح لهم، وهو ما ينسجم مع ما ذكر عن الدولة المدنية برفض حق التشريع من الله سبحانه وتعالى.

أي إن مصدر السلطة في الدولة المدنية هو الأمة والشعب؛ فالأمة باب الشرعية الوحيد لها[٢٠]. وعن موقف التيارات الإسلامية من الديمقراطية، بعدها فلسفة اجتماعية سياسية متكاملة الأركان لا يمكن التلاعب بها[*]، وهذا السؤال يدور كثيرًا داخل أروقة الحراك السياسي الاسلامي، وكيف ستتعامل الاحزاب الاسلامية مع مفهوم الديمقراطية بإطارها الفلسفي الغربي.

ويبين (ابو الاعلى المودودي) إنّ مبادئ الديمقراطية، ان الحكومة تتشكل حسب راي الشعب المسلم، الا انه يستدرك ويبين بما ينسجم مع منهجه ومع ما ذكره في كون الحاكمية لله، فانه لا يقيد الحكومة بالشعب، وانما يقيد الشعب، بحاكمية الله المطلقة ولا يجوز تجاوزها[٢١]. ومن ذلك المنطلق يبين (مُحَمَّد بن شاكر الشريف)، من الأشياء المرفوضة وغير المقبولة ابتداء وانتهاء مقولة السيادة للشعب؛ لأنها تعني، أن الحاكمية للشعب، اي أن يكون الشعب صاحب المرجعية العليا في سن الأنظمة والقوانين، لأنه مخالف للتوحيد الذي هو أصل الدين بان تكون كل شيء لشرع الله كما قال تعالى: {وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا} (سورة التوبة: الآية ٤٠]، ويرى وجوب ان يكون أول ما ينبغي على الإسلاميين فعله بعد وصولهم للحكم؛ تنقية الدستور والقوانين[٢٢].

وفي رفضه اللعبة الديمقراطية يبين (مُحَمَّد حسين فضل الله) ان بعض المفكرين الاسلاميين ممن يرون أن هذا النهج، يمثل اعترافا شرعيا بالديمقراطية، مما لا يمكن الموافقة عليه من ناحية المبدأ، لمخالفته الخط الاسلامي الذي يرتكز على أن حق التشريع لله سبحانه وحده وللرسول(ﷺ)، في حين لا يملك الشعب حق التشريع من خلال ممثليه كما في الديمقراطية[٢٣]. وخلاصة القول في العلاقة بين الدين والدولة يبينها (عزمي بشارة) بانه لا تقوم بين الديمقراطية والدين علاقة استنباطية، يمكن من خلالها اشتقاق علاقة الديمقراطية من الدين، او الدين من

الديمقراطية، وذلك لاختلاف انتماء كلا المصطلحين (ليس جغرافيا بل فلسفيا)، وبين ان الباحث عن إيجاد تلازم او تخارج بين الإسلام والديمقراطية او بين المسيحية والديمقراطية، ويبين ان الإجابة واحدة وقطعية بانه لا تلزم قطعا بين الاثنين[٢٤]. وعموما يمكن ان نوجز موقف التيارات والشخصيات الإسلامية من الديمقراطية، حيث يقسمهم احد الباحثين إلى قسمين وهما بالشكل التالي ولكل طرف أدلته التي يسوقها، أولا، القائلون بمشروعية الديمقراطية وجواز العمل بها، ويذكر من المعاصرين للتجربة التركية المعاصرة ولعلّ ابرزهم (الأمير شكيب ارسلان. القرضاوي، رشد الغنوش. جماعة الاخوان المسلمون). ثانيًا، من القائلين بمخالفة الديمقراطية للإسلام. (عبد الكريم زيدان. مُحَمَّد كامل ليلة. محمود الخالدي). حزب التحرير. التيار السلفي بكل تسمياته[٢٥]. باستثناء التيار السلفي في الكويت وحزب النور بزعامة (ياسر برهاني) في مصر الذي شارك في الانتخابات في حكومة السيسي.

## الدعامة الثانية للدولة المدنية: العلمانية أو اللادينية Secularism .

هناك خلاف في لفظ كلمة "العلمانية" (بفتح العين) مشتقة من كلمة العالم وليس "بكسر العين[٢٦]. وفي اللغة التركية يرجع الى كلمة ( Laik Lik) وتنسب الى مصطلح (laugue) ويعني أي شيء غير روحي أو النظام والفكر والشيء، والمؤسسة التي ليس لها دين[٢٧]. فالدولة المدنية الحديثة دولة علمانية، والعلمانية تعني فصل الدين عن الحياة، وعدم الالتزام بالعقيدة الدينية أو الهدي السماوي[٢٨]. ويبين احد الباحثين ان "العَلمَنة" "بانها تعني تحرير الانسان من السيطرة الدينية اولا ومن ثم الميتافيزيقيا، أي السيطرة على عقله ولغته؛ أي تحرير العالم من الفهم الديني وشبه الديني[٢٩].

### ١ – العلمانية المسيحية

(العلمانية) في الفضاء المعرفي الغربي شرط أساسي في الحكومات في الدولة المدنية، والتي تعني تنظيم المجتمع وحكمه بالتوافق بين أبنائه بعيدا عن أي سلطة أخرى سواء دينية أو غيرها[٣٠]. واذا كانت هذه الآراء تمثل الاطار النظري العام لما معروف عن العلمانية، فما هي جذورها في المسيحية والإسلام، وهل هي مقبولة من قبلهما ام لا.

يربط (جورج طرابيشي) بين العلمانية واللاهوت المسيحي[٣١]. وعن تسلسل هذا الربط يرى احد الباحثين إنّ العلمانية تعود للحضارات السابقة للمسيحية، كالإغريقية والرومانية واليهودية، ويخلص إلى أنّ تأثير العبرانية كان

واضحا على المسيحية في هذا الجانب[٣٢]، وترسخ وجودها ونشاءتها في اوربا من خلال الصراع الدائر منذ القرن السادس عشر بين الكاثوليك والبروتستانت من جهة، وبين اوربا والكرسي البابوي من جهة أخرى، وبين اليهود والمسيحيين من جهة ثالثة، والذي استمر حتى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. وختمت الصراع بوجوب اختيار الاساقفة من قبل الشعب بدل تعينهم من قبل البابا[٣٣]. ومن ثم السيطرة على الكنيسة من خلال علمنة ممتلكات الكنيسة، بمعنى نقلها إلى سلطات غير دينية، أي إلى سلطة الدولة أو الدول التي لا تخضع لسلطة الكنيسة. وتعني من وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية) (المصادرة غير الشرعية لممتلكات الكنيسة)". والتطور اللاحق تقلص عند بعض المفكرين إذ أصبح يعني فصل الدين عن الدولة[٣٤]. ولاحقا برزت الفكرة التوافقية بين الدولة والدين، ويرى أصحاب هذا الراي إنّ العلمانية في الأساس لها جذور في المسيحية[٣٥]. ويبين احد الباحثين إنّ هذا الانتقال الفكري اطلق عليه "بالردة المستحكمة" التي اصابت الديانة المسيحية، ويبين ان هذه الرده تعود الى ما جاء به (فرويد) في كتابه "مستقبل واهم" وايضا بين ان هذه الردة في الحقيقة تعود الى الكثير من علماء الدين والمفكرين الذين يمثلون الطليعة في الكنيسة فهم متورطون الى حد بعيد في هذه الردة لانهم على الرغم من تصميمهم على الالتزام بالمسيحية مهما كلفهم ذلك الا انهم يعلنون ايمانهم الجازم بوجود شكل علماني في الديانة المسيحية، ويدافعون عنها[٣٦].

## ٢- العلمانية في الدين الإسلامي:

الاشكاليات التي حاول الغرب جعلها من اللوازم المرتبطة بالمسيحية، من ذلك مأساة وظلم الكنيسة، جعلوها مرتبطة بكل الأديان، لتكون تبعا لذلك لازمه مرتبطة بالدين الإسلامي، وهذه حقيقه مغلوطه بالتمام والكمال ذلك لأنه لم يأتي حكم في الاسلام يدعي انه نائب على الله سبحانه وتعالى، وانه يمثله سبحانه وتعالى في التشريع، ) فالإسلام لم يعتمد على الكهنوتية (الدولة الثيوقراطية)[*]. اما من ظلم واستبد من الحكام إنْ وجد فهذا موضوع آخر لا يمثل الإسلام؛ وانما يتعلق بطبيعة الاشخاص وطبيعة حكمهم.

ويبين احد منظري تيار الاخوان المسلمين (عبد المنعم صالح العلي) إن العلمانية تنوعت وتعددت، وان العلمانية الأولى التي كانت بسيطة قد نضجت وترعرعت وصار لها ديدن ومنهج وتحالفت مع نكرات وتحالفت مع اليهود من أجل إنفاذ تخطيطها، علمانية منهجية ذات تنظيم وذات قواعد؛ وهذه العلمانية لها خيانات وتحالفات مع أعداء الإسلام، وبين انها انحرفت عن الشرع السليم[٣٧]. ويبين (مُحَمَّد رشيد رضا، ت: ١٩٣٥) عند وصفه مجموعة مروجي العلمانية بعبارة "ملاحدة المتفرجنين"[٣٨]. وبين (سفر بن عبد الرحمن الحوالي) انه رغم ما

قيل عن التناقض بين الدين والعلمنة في الإسلام، الا ان لانتقال من الشريعة الاسلامية الى القوانين الوضعية نجده في غالبيه البلدان العربة والاسلامية التي تبنت جانب اساسيا من العلمانية شكلا ومضمونا، إذ اصبح نصيب الشريعة الاسلامية لا يتجاوز بعض أمور الأحوال الشخصية، عن طريق فرضه بالقوة من قبل الاحتلال الاجنبي[٣٩]. وتعود هذه الرؤية لذات النظرة التي اطلعنا عليها لمن يرى ان المسيحية دين علماني، يرى البعض ان الإسلام أيضا دين علماني في اسسه. ويبين ذلك احد الباحثين إنّ من ابرز من ذكر هذا الموضوع هو (رفع طهطاوي وجمال الدين الافغاني ومُحَمَّد عبده) وآخرون، ممن تأثروا بالفكر الغربي، واعتقدوا أنّ الاسلام يجب أنْ يكون منسجماً مع ما يمليه الواقع الجديد، على وفق العصر لذلك يتوجب تبني مع الاصلاح ما يصلح من الحضارة الغربية من دون ان ينظر لهذا التبني على انه نبت غريب ام اصيل[٤٠]. ومن الإشكاليات التي يطلقها بعض الإسلاميين إنّ الدولة الإسلامية دولة مدنية، تؤمن بالمؤسسات، وترى فصل السلطات، وأن تكون مرجعيتها الإسلام، فهي ليست دولة أسرار ثيوقراطية مغلقة يديرها رجال الدين[٤١]. وهذه إشكالية وقع بها هذا الباحث المعروف عنه توجهه نحو ما يعرف بالإسلام السياسي يخالف المقصد الحقيقي لهذا المعنى وقد سبق وبيانه، واي تبريرات سيقت منه لتبرير هذا المصطلح مرفوضة وغير مقبولة، لان العلمانية وكما مر بنا والمتفق عليها، هو لا حكم للدين ولا لشرائعه.

يبين (سكوت هيبارد) إنّه تم إحياء الجدل بين الإسلاميين والعلمانيين سنوات الخمسينيات ومن ثم التسعينيات من القرن الماضي. وانه وفي كلا المرحلتين، اتجاها نحو اتجاهين، أولهما، يرى أن النموذج العلماني متسق مع التقليد الإسلامي. كما يرى ذلك بعض الإسلاميين[٤٢]. ولترويج العلمانية بإضافة لها بّعد إسلامي او ايماني من ذلك ما عرفها (أبو بكر القاضي) من المؤتمر الوطني الشعبي السوداني بزعامة (حسن الترابي): "حاجتنا للعلمانية المؤمنة أكبر من حاجة غيرنا؛ لكون السودان بلداً متعدد الأديان والثقافات والأعراق، فالعلمانية غير الملحدة هي أفضل أسلوب لحكم هذا البلد ديمقراطياً[٤٣]. فالعلمانية في التاريخ الاسلامي لم يكن لها وجود بمفهومها الغربي على مدى عصور، بكونها وفدت الى العالم الاسلامي بموجب عوامل مكنتها من ذلك تفاعلها مع بعض النخب المثقفة من العالم العربي والإسلامي. ممن بهرتهم الحضارة الأوروبية، وما رافق ذلك من غزو فكري وثقافي[٤٤]. وحسب وجهة نظر (مُحَمَّد عبدة) من العلمانية، كما يراها احد الباحثين، إنّ العلمانية ستقسم الشعب الى دائرتين احدهما، تسودها الشريعة الإسلامية والأخرى، وهي التي تتسع يوما بعد يوم، وهي المبنية على المصالح الدنيوية بتوطيد العلمانية، وهو ما سيودي لانقسام المجتمع[٤٥]. وبالاتفاق بين اهل العلم ان الشرع

الإسلامي وصل للكمال المطلق في عموم مفاصل الحياة، ومنها السياسي، فلا جاجة الى شرع جديد، بل الحاجة تفرض وجود حكام يحتكمون للشرع الإسلامي، فمن خلاله حكم الإسلام وصلت حضارته لقمة المجد والتطور العلمي؛ فالاسلام لم يحارب يوما العلم والعلماء، بل رفض السحر والشعوذة. وعلوم المسلمين هي أساس لكل المعارف والعلوم التي وصل اليها الغرب اليوم. ففي الإسلام الحق يقوم الحكم على دستور متمثل بمصدر واحد ينبع من مشكاة واحدة (القرآن والسنة) فكلاهما من الله سبحانه وتعالى، وهذه القدسية لا يمتلكها احد يدعي القداسة لشخصه كما كان حكم الكنيسة في الغرب؛ فقدسية القرآن هي من منحت الحقوق لاتباع تلك الشرائع والزمت المسلمين الالتزام بها.

**ثالثا: الحياة الحزبية في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية وتدخل المؤسسة العسكرية:**

خلاصة القول إنّ الدولة المدنية وبدعائمها (الديمقراطية والعلمانية) ترفض الاحتكام للشرع، وانما الالتزام بما تشرعه الاكثرية، وهو ما يخالف الشرع المبني على حصر التشريع لله سبحانه وتعالى، وان لا فصل بين الدين والدولة، فحياة المسلم مرتبطة بكل جزيئتها بالشرع. والرؤية الغربية والتي يعمل بها في بلاد الغرب للدولة المدنية بدعائمها انها تمنح الحرية الفردية لشعوبهم حصراً بممارسة شعائرهم ومعتقداتهم بغض النظر عن معتقدهم الديني؛ فهل يتطابق هذا الطرح النظري مع مبادئ الجمهورية الكمالية في تأسيسه للدولة التركية الحديثة، بمنحه الحرية الفردية للشعب التركي على الاقل.

وللإجابة على هذا السؤال، والذي طرحناه في نهاية الفقرة الثانية عن نوع العلمانية التي يرديها (اتاتورك) ويبينها بانها: "تعني عزل مواضيع الحياة عن مواضيع الدين بل إكمال حرية الضمير لمواطنيها". ويسترسل قائلاً: "العلمانية لا تعني اللاديني بل على العكس من ذلك، أنها منحت المجال الواسع أمام المؤمنين بدينهم للعبادة الصحيحة، وغلق المجال أمام المحتالين على الدين والسحرة والذين ربطوا مفهوم العلمانية بمفهوم اللاديني هم الذين يتفقون مع الاعداء بقلوبهم وضمائرهم". وهذا الكلام يطابق ما يشاع عن مدنية الدولة في الفهم الغربي. فيما مدنية وعلمانية (اتاتورك) في تطبيقها جاءت لتقييد الحرية الدينية لاسيما في مجالات القانون والتعليم[٤٦]. وانه قبيل وفاته منع تشكيل الجمعيات على اساس الدين أو الطائفة او الطريقة، ومنعت الاحزاب السياسية من استخدام الدين لأغراض سياسية[٤٧]. ومنهجه بذلك يتعارض أيضا مع "الديمقراطية الغربية" التي تنطلق من مبدأ ان كل حكم لا يقوم على الأسس الديمقراطية هو حكم بوليسي استبدادي متخلف، سواء كان يستمد مرجعيته

من الإسلام أو من غيره[٤٨]. وبذلك فمنهجه يخالف الفكر الغربي الذي استمدت منه هذه الفلسفة. فالغرب وان حارب دين الكنيسة وفصله عن السياسية لم يحارب الحرية الفردية لشعوبهم، بخلاف اتاتورك.

يبين (أحمد النعيمي) أن العلمانية بموجب النموذج الغربي تعني فصل الدين عن الدولة. بينما في الدولة العثمانية كانت هناك علاقة بين الدين والدولة، فقد كان رجال الدين في خدمة الدولة ولم يتخذوا موقف المعارضة منها، كما ان العلمانية في الغرب كانت لها هياكل متعددة، فالهيكل الهرمي للكنيسة من جهة كان في صراع طبقي مع البرجوازيين والاقطاع من جهة أخرى، وقد أدى هذا إلى فصل الكنيسة عن الدولة، وعلى العكس من ذلك كانت أوضاع الدولة العثمانية[٤٩]. وتبين (مهدية صالح) انه ومن خلال طروحات المفكرين والكتاب الاتراك فقد نظروا إلى الدين نظرة عدائية، وحملوه اوزاراً هو برئ منها. اذ ضيقت الاجراءات العلمانية على الدين وعلى التعليم الديني، وأكدت مجموعة من الكتاب الاتراك على ضرورة تجريد الدين من قوته لأجل تحقيق الثورة في تركيا[٥٠].

ورأي (اتاتورك) لا يختلف كثيرا عن هذه النظرة إذ يرى أن الإسلام سبب التخلف والرجعية، لذلك دعا إلى تأسيس نظام علماني في تركيا. والعلمانية التي انتهجها في الحكم كانت تعني محاربة الإسلام، وليس فصل الدين عن الدولة والسياسة، فكانت الهجمة على الإسلام شرسة. لاسيما وأنّه يرى أن العلمانية هي الطريق الوحيد الذي تستطيع به تركيا ان تقف بوجه الغرب بان تذوب فيه وتصبح غربية قدر الإمكان. فألغى الخلافة، والماضي التركي العثماني الإسلامي[٥١]. وفي قراءة لتلك القرارات التي اتخذها (اتاتورك) وحياته السياسية يظهر انه أرادها وسيلة لمحاربة الاسلام وسلخ تركيا بعيدا عن دينها الحقيقي، فلم يدخر وسيلة إلا ولجأ اليها وفعلها، فقام بإلغاء الخلافة وكل ما يتعلق بها من تغيير من اللغة ومنع الاذان وغلق المساجد والمدارس الدينية، وهذا يظهر المقصد الحقيقي للدولة المدنية ودعائمها الديمقراطية والعلمانية.

بعد وفاة (اتاتورك) ١٩٣٨، وللتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، واستلام رفيقه في تلك القرارات (عصمت اينونو) رئاسة الجمهورية التركية، ومع استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية كيف تعاملت الحكومات المتعاقبة كيف نظرة للدولة المدنية ودعائمها. كان بداية الانفراج السياسي التركي سنة ( ١٩٤٦م) عندما سمح النظام بتعدد الأحزاب لتنافس حزب الشعب (الذي اسسه اتاتورك (١٩٢٣)[٥٢]. اذ اضطر (عصمت اينونو) الرئيس التركي آنذاك إلى الإعلان عن بدء مرحلة سياسية جديدة تودع فيها نظام حكم الحزب الواحد[٥٣]. ومن بسبب الانفتاح نشوب صراع مسلح مع الاتحاد السوفيتي السابق، لسعيه الاستيلاء على المضايق التي تتحكم بها

تركيا والتي تقع ضمن أراضيها، ولمواجهة المد الشيوعي فلا سبيل لذلك إلاّ الإسلام، لذلك كان الإسلام السياسي جزءًا من هذا الانفتاح، وان استخدم الإسلام في أول الامر كماكنة انتخابية، او لدعم الحكومات باستقطاب المسلمين[٥٤]. ولكن ضمن قيود ومحددات على النشاطات التي تتخذ طابعا دينيا[٥٥]. وهكذا ستشهد مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الكثير من التحولات على الصعيد الفكري بانتشار الأيدولوجيات الغربية بكل مسمياتها والإسلامية جزء من ذلك. وقد شهدت خمسينيات القرن الماضي وحتى يومنا هذا الكثير من التطور والأحداث في تكوين الأحزاب[٥٦].

وما يهمنا هنا الأحزاب الإسلامية، وما علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة الحزبية. ولتعبر التيارات الإسلامية عن معارضتها للكمالية والعلمانية أعلنت عند التحاقها بالحزب الديمقراطي الذي تأسس في السابع من كانون الثاني عام ١٩٤٧ بقيادة (جلال بايار). وكان شعاره "كفاية خلاص"، كما انضم للحزب رموز متدينة، وأسس لاحقا حزبا مستقلا اسماه (حزب الأمة) عام ١٩٤٨[٥٧]. ومن الأحزاب الإسلامية بعد مرحلة الانفتاح الحزب الديمقراطي الإسلامي الذي أسس عام ١٩٥١ من قبل (جواد رفعت اتلخان)، ولكنه احيل الى المحكمة لاتهامه باستخدام الدين لأغراض سياسية[٥٨]. وأغلق الحزب بعد ستة أشهر من تأسيسه. كما أُسست بعد ذلك أحزاب أخرى ذات رؤية إسلامية مثل حزب الدفاع عن الإسلام، وحزب النهوض الوطني، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها الإسلاميون ان تكون لهم أحزابهم المستقلة بدلا من ان يكونوا مجرد أجنحة داخل الأحزاب المعارضة للاتاتوركية[٥٩]. ومع وجود دستور في تركيا يحكم العملية السياسية الديمقراطية البرلمانية على الطريقة الغربية إلا أن هذا الدستور قد سمح للجيش في ان يتدخل في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي الذي كان بأغلبية عسكرية واضحة فيه.

من ذلك ان الحزب الديمقراطي بقيادة (عدنان مندريس) الذي استطاع أنْ يحقق فوزا كاسحا على حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات عام ١٩٥٠ وظل يحكم البلاد رئيسًا للوزراء حتى عام ١٩٦٠[٦٠]. كان خلالها يؤمن بالله والاسلام كما يؤمن بأهمية الدين الصحيح في حياة الشعب، الى أن أخرجه الجيش بانقلاب عسكري[٦١]. في ٢٧ أيار ١٩٦٠، حيث تم اسقاط حكومة (عدنان مندرس)[٦٢]. حيث تم اعدمه، لخشية المؤسسة العسكرية من تحول تركيا الى دولة دينية وهذا ما لا يريده العلمانيون ولا الغرب[٦٣]. وبعد ذلك تم تعديل الدستور لعام ١٩٦١ وأصبحت مبادئ الجمهورية أربعة وهي: (القومية الديمقراطية والعلمانية والاجتماعية)[٦٤].

من ثم ظهر التيار الإسلامي حزب النظام الوطني (١٩٧٠-١٩٧١) اسسه الإسلامي (نجم الدين أربكان)[*] لكن تم الانقلاب عليه في ١٢ اذار ١٩٧١، اذ تم ارغام (سليمان ديميريل) وحكومته على الاستقالة، لتدخل المؤسسة العسكرية مرة أخرى بذريعة حماية الديمقراطية[٦٥]. ومن اسباب انقلاب ١٩٧١ الاتهام برغبة الحزب بتأسيس دولة مبني على القواعد الإسلامية، فعمق من قلق الأوساط العلمانية ومنها الجيش بوصفه المعبر عن أيديولوجية النظام القائم[٦٦].

وفي عام (١٩٧٢م) أسس (أربكان) من جديد حزبًا إسلاميًا آخر هو حزب السلامة الوطني[*]. وفي ١٩٧٣ خاض الحزب الانتخابات البرلمانية والتي احتل فيها المركز الثالث. ودخل الحزب في تحالف سياسي مع حزب الشعب الجمهوري، وشكلوا الوزارة معا[٦٧]. في حكومة (بولند اجاويد) في ١٩٧٣. ومن ثم دخل في حكومتين (لسليمان ديميرل) في ١٩٧٥ و١٩٧٨، حتى تم حل الحزب في الانقلاب الثاني ١٩٨٠[٦٨] وفرض الحظر السياسي على زعيمه (نجم الدين أربكان)[٦٩]. ويبين (احمد النعيمي) إنّ السبب الرئيس للانقلاب هو تقويض الاتجاه الاسلامي، لان الجيش في تركيا يعد نفسه بمثابة الحصن الحصين لحماية مبادئ أتاتورك الستة[٧٠]. إلى جانب الأسباب الداخلية كان هناك دوافع خارجية في حدوث الانقلاب، من ذلك الضغوط التي كانت تمارس من قبل الولايات المتحدة وحلف الناتو فضلا عن صندوق النقد الدولي. مما يعني وببساطة أن انقلاب عام (١٩٨٠) جاء بعلم مسبق من الولايات المتحدة الأمريكية والناتو لتقوية مواقعهم العسكرية في تركيا ذات الموقع الاستراتيجي المميز، والذي تزايدت أهميته بفعل التطورات في افغانستان وإيران عام ١٩٧٩، لا سيما وان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخشى أنْ تخسر تركيا كحليف لها في المنطقة وتتحول الى بؤرة معادية للغرب وهو ما لم تكن لتسمح به أن يحدث[٧١].

ومن ثم أسس حزب الرفاه الإسلامي عام (١٩٨٣م)، ومع عودة (أربكان) للعمل السياسي بعد اطلاق سراحه انتخب زعيما للحزب عام ١٩٨٧[٧٢]. باختصار كان ينظر إلى "حزب الرفاه" بوصفه الأكثر تمثيلا للهوية الإسلامية في الشارع التركي[٧٣]. وجاء في نظامه الداخلي بأنه حزب سياسي مصرح به وفق الدستور يعمل الحزب من خلال نشاطه العلني القانوني لتحقيق أهدافه الرامية للوصول لحكم الدولة الاسلامية بصورة مباشرة[٧٤]. وبفوز الحزب في انتخابات المجالس البدلية في عام ١٩٩٤ في (إسطنبول وانقرة وازمير وسويس وقونيا"[٧٥]. اظهرت نتائج البحث الذي بدأ من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٤، ان نسبة ٧٤,٤ من اصوات "الرفاه" كان من الاصوات التي تعتبر ضد العلمانية[٧٦]. وفي خضم التطورات التي رافقت صعود نجم حزب الرفاه صاحبه

هجوم اعلامي وسياسي حتى وصف التيار الإسلامي ""بالوباء الإسلامي" الا إنّه استطاع في انتخابات كانون اول ١٩٩٥ ان يحقق المرتبة الأولى وانْ لم تؤهله ليشكل حكومة بصورة منفردة، فشكل حكومة ائتلافية مع (تانسو تشيللر) زعيمة حزب الطريق الصحيح[٧٧]. ولدعوة حزب الرفاه و(أربكان) إلى تطبيق جملة طروحات ذات طابع إسلامي[٧٨]. مما نال سخط القوى العلمانية وكانت هناك ردود عنيفة من الداخل والخارج، فدعت القوى العلمانية الجيش للتحرك ضده وصور فوزه وكانه كارثة حلت بالأمة[٧٩].

تلك الظروف استدعت عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي في (٢٨) شباط (١٩٩٧) ليكون اكثر الاجتماعات التي لاقت اهتماما كبيرا لدى الأعلام والراي العام التركي في تاريخ اجتماعات هذه المؤسسة[٨٠]. ليصدر القرار المرقم (٤٠٦)، فرض على (اربكان) الاستقالة، وتمت الاستقالة في 1 حزيران ١٩٩٧، بدعوى خرق مبادئ الجمهورية (مبادئ اتاتورك)، وحل الحزب ومنع زعيم الحزب ورفاقه من ممارسة أي نشاط ساسي لمدة تجاوزت الخمس سنوات[٨١]. وتعد تلك القرارات (التوصيات) لمجلس الأمن القومي كما ترى (مهدية صالح حسن) بمثابة انقلاب قد أوكل الى (أربكان) تنفيذه، وليس الجيش[٨٢]. وهذه القرارات لم تشفع معها التنازلات التي قدمها (اربكان) في وقت التفاوض لتشكل الحكومة اعلن انه يؤمن بالعلمانية الاتاتوركية التي تعني حرية المعتقد[٨٣]. وبين أنه طالما بقيت الدولة علمانية فأن حزب الرفاه سيظل حريصاً على أن يستخلص من العلمانية أفضل ما فيها وأن يجعلها تتجاوز مرحلة مخاصمة الدين إلى التصالح معه[٨٤]. وعلى وفق ما تقدم من بيان مفهوم العلمانية لا نعلم أي علمانية هذه التي لا تتخاصم مع الدين.

وفي ظل اجراءات مجلس الأمن القومي التركي في محاربة الاتجاه الإسلامي، تأسس حزب الفضيلة في ١٩٩٧/١٢/١٧ أي قبل شهر من قرار غلق حزب الرفاه، وبعد صدور قرار غلق حزب الرفاه انضم نوابه الذين أصبحوا مستقلين في المجلس الوطني التركي الكبير إلى حزب الفضيلة[٨٥]. ولمحاربة حزب الفضيلة قبيل انتخابات ١٩٩٩؛ قامت المؤسسة العسكرية بإجراءات عديدة ضد الحركة الإسلامية في المدارس الدينية ومنع المحجبات من دخول الجامعات وساهمت هذه الأمور إلى تحويل تأييد القوى الإسلامية الأخرى من حزب الفضيلة إلى الأحزاب اليمينية الأخرى[٨٦]. تم حظره عام ٢٠٠١، بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية العليا في أنقرة حكماً في ٢٢ حزيران / يونيو ٢٠٠١ يقضي بإغلاق الحزب وحظر نشاطه بعد اتهامه بانتهاك الدستور. بكونها تخالف أسس النظام العلماني القائم". وأيضا تم فرض الحظر السياسي لمدد مختلفة على عدد من أعضائه. ليصبح رابع حزب ذا توجه إسلامي يحظر نشاطه، جميعها بزعامة الإسلامي (نجم الدين أربكان)[٨٧].

ومن خلال ذلك يظهر وبما لا يقبل الشك إنّ الصراع السياسي في "تركيا الديمقراطية" ليس صراع على السلطة بين المؤسسة العسكرية ومن تدعمه من الأحزاب –لاسيما المتقاعدين منها– وبين الأحزاب الإسلامية بعدها أحزاب تريد الوصول للسطلة كما هو هدف كل الأحزاب السياسية في العالم؛ بل هو صراع بين أيدولوجيتين مختلفتين وبشكل كبير أولهما، تؤمن احدهما بالفكر السياسي الغربي بكل ما فيه من أفكار، وبين تيار إسلامي يفترض به وحسب المنطلقات الفكرية التي جاء بها الإسلام ان يؤمن بالثوابت الإسلامية لاسيما ما يتعلق بالتشريع، وان كانت مشوهة في بعض الأحيان، الا ان ذلك لم يشفع لها امام التيار العلماني المدعوم عسكرياً.

**المحور الثاني: الابعاد الفكرية لحزب العدالة والتنمية ونجاحه في ترويض المؤسسة العسكرية.**

كما ظهر لنا ان العلمانية كانت الإشكالية التي تواجه الأحزاب السياسية الإسلامية، وهو ما يستنتج منه ان العلمانية بحقيقتها ومقصدها الحقيقي محاربة الإسلام، وليس حيادية الدولة، وفي الوقت ذاته تتعارض الانقلابات مع أسس الديمقراطية. واذا كانت الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامي رغم كل مراحل نضالها، ومحاولتها المريرة من الانسجام مع الدستور لم تفلح في تجاوز عقبة العلمانية. فيما تشير المؤشرات الى أنّ حزب العدالة والتنمية استطاع ومنذ تأسيسه أنْ يحقق توزانًا في معادلة الجيش والأحزاب الإسلامية، فضلا عن قبول الخارج له. فكيف تحقق له بخلفيته الإسلامية ان يحيد الجيش وبشكل كبير. ام انه ليس بحزب إسلامي!!. وفي كلا الحالتين كيف اصبح قدوة ومحل تأثير في الأحزاب الإسلامية في الدول الأخرى.

**أولا: المنطلقات الفكرية لحزب العدالة والتنمية ومرحلة تغيير موازين القوى في صراعه الايديولوجي مع المؤسسة العسكرية.**

بعد أن تبين لنا من خلال ما تقدم أن الجمهورية التركية بنيت على وفق مبدا واحد وهو مدنية الدولة بدعامتيها علمانية وديمقراطية الدولة او ما عرف بالمبادئ الكمالية المعادية لكل ما هو اسلامي، حتى أوكل أمر حمياتها للمؤسسة العسكرية بعد وفاة (اتاتورك). فبعد حل حزب الفضيلة انقسم اعضاؤه الى قسمين قسم الأقرب (لاربكان) أسس حزب السعادة في آب ٢٠٠١، ليشكل امتداداً لحزب الفضيلة المحظور. ونهج الحزب نهجاً تقليدياً" مرتهنا بنفس المواقف القديمة لحزب الفضيلة، أما القسم الاخر، فقد التحقوا بحزب العدالة والتنمية[٨٨].

وحزب العدالة والتنمية اسسه (رجب طيب اردوغان) في ١٤ / اب / ٢٠٠١. والذي أُسس في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر بين الأحزاب الدينية، والنظام المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية[٨٩].

**١-تحييد المؤسسة العسكرية دستوريا.**

في تشرين الثاني ٢٠٠٢، شارك حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المبكرة التي قررتها حكومة (بولند اجاويد) الائتلافية. وحصل الحزب على أعلى نسبة من الأصوات مكنت الحزب من تشكيل الحكومة برئاسة (اردوغان)[٩٠]. وحين وصول الحزب لسدة الحكم، تولد معها حالة من الصراع والتنافس بين الحزب والمؤسسة العسكرية. يرى أحد الباحثين إنّ الحزب اعتمد في مواجهة نفوذ المؤسسة العسكرية على أسلوب المناورة الداخلية من خلال اعتماده على النجاحات الاقتصادية وإعطاء بعض الأقليات مساحة اكبر من الحقوق والحريات علاوة على تعزيز مكانة تركيا الخارجية[٩١]. إذ قامت حكومة (اردوغان) بمجموعة إجراءات للحد من هيمنة المؤسسة العسكرية على عملية صنع السياسة العامة، ومن هذه الإجراءات تعديل قانون مجلس الأمن القومي وغيره من القرارات التي حدت من قوة الجيش[٩٢]. ففي بدايات عام ٢٠٠٣ صدرت تلك الحزم القانونية الجديدة لتكون متوافقة مع معايير كوبنهاجن، والتي هدفت الى إعادة هيكلة المؤسسات. ومثلت سبعة حزم قانونية صادق عليها البرلمان في ٣٠/ تموز/ ٢٠٠٣، فكانت نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة[٩٣]. وجرى بعض التعديل على هيكلية مجلس الأمن القومي التركي، زاد فيه عدد الأعضاء المدنيين فيه بإضافة ثلاثة نواب لرئيس الوزراء ووزير العدل[٩٤]. ولاحقا بتاريخ ١٧ / أب/٢٠٠٤، تم تعيين مدني لأول مرة للأمانة العامة لمجلس الأمن القومي، ليضعف قوة المؤسسة العسكرية مقابل زيادة قوة الحكومة المدنية[٩٥]. ويرى بعضهم ان الجيش لن يتمكن لاحقا من التأثير على مجريات الأمور. لتراجع في مكانته مقارنة بفترة ١٩٩٧ الذي استطاع فيها إسقاط حكومة (أربكان) من دون استخدام القوة. وأدى التأييد الشعبي لحزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٧ إلى زيادة ثقة قيادته السياسية في مواجهة الجيش[٩٦].

إلاّ أنّ ذلك لم ينتهي مرحلة الصراع بين الحزب والمؤسسة العسكرية؛ فالجيش وإنْ كان لا يشكل القوة الحاسمة في مرحلة صعود حزب العدالة والتنمية، كما في السابق اقلها ظاهريا، إلا أن الحنين إلى هذا الدور سيظل ماثلا امامه. من ذلك إنّ ممثلي المؤسسة العلمانية اعربوا وبصراحة عن قلقهم من ترشيح (عبدالله كول) لمنصب الرئيس كونه يشكل خطرًا على العلمانية. واخيرا، نقضت المحكمة الدستورية رئاسة (عبد الله غل)، وبذلك دعا حزب العدالة والتنمية لانتخابات أجريت في ٢٢ يوليو/ تموز ٢٠٠٧ حيث كانت القضية الكبرى هي ما إذا كان

الرجل ذا التاريخ الإسلامي والمتزوج من محجبة يمكنه شغل منصب الرئاسة أم لا؟[٩٧]. بينما (عبد الله كول) نفسه المتهم بمحاربة العلمانية يرى ان العلمانية هي الحل الأمثل، فحسب تعبيره: ان الخلط بين الدين والسياسة يضيرهما معاً. فالمبدأ الديني محصّن بطبيعته من أي تغيير، أما السياسة فتتغير باستمرار استجابة للواقع[٩٨]. ومحاولة الانقلاب الأخيرة ٢٠١٦ خير دليل ان المؤسسة العسكرية ما زالت امالها معلقة بالرجوع لدورها السابق.

من نتائج الصراع بين العلمانيين والإسلاميين، أنه في عشية انتخابات رئاسة الجمهورية المقررة إجرائها في عام ٢٠٠٧، وأمام احتمال ترشح رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لها، أعلن ناطق رسمي باسم المؤسسة العسكرية، في ١٤ نيسان ٢٠٠٧، من أن النظام العلماني في خطر، في حين أعلن رئيس الجمهورية التركية السابق أحمد سيزر من أن العلمانية في تركيا تواجه أكبر خطر منذ إنشاء الجمهورية ١٩٢٣، أمام هذه التصريحات أعلن العلمانيون من أنهم ينظمون تظاهرة مليونية ضد مناوئي العلمانية، وقد نادى بشعارات ضد الإسلاميين، وضد عدم ترشح أردوغان للرئاسة، وأن تركيا هي علمانية، وتبقى علمانية[٩٩]. ولاحقا حاول الجيش أن يحظر حزب العدالة والتنمية بتهمة تقويض العلمانية التركية، إلا أنهم هزموا من قبل المحكمة الدستورية في عام ٢٠٠٩؛ بسبب ضعف مكانة الجيش[١٠٠]. وكانت آخر محاولة انقلاب بالضد من حزب العدالة والتنمية في ١٥ تموز ٢٠١٦، وكانت هذه المحاولة الانقلابية بتعاون بين المؤسسة العسكرية وحركة (فتح الله غولدن)، وكان البيان الأول الذي أذيع من التلفزيون الحكومي (TRT) اعلن فيه "ان الحكومة قد خرقت مبادئ الديمقراطية العلمانية[١٠١].

### ٢-برغماتية الحزب

لمعرفة حقيقة الشيء لابد من البحث في ماهيته، ومن ثم وضع التقييم وفقاً لذلك، ولتقييم أي تجاه انساني، ان كان ساسي وغير سياسي؛ فينبني على وفق ما يتبناه قولا او فعلا، ومن هذا المنطلق يكون حديثنا عن حزب العدالة والتنمية، بما يراه هو لنفسه وبما يصف به ايديولوجيته التي يتبناها، وحزب العدالة والتنمية له وجهتي نظر مختلفتين، هما.

### أ- حزب العدالة والتنمية حزب إسلامي.

النواة الأساسية لحزب العدالة والتنمية كانت بعدد كبير من الأعضاء الذين انشقوا عن حزب الفضيلة الإسلامي، فاصبح الحزب مبني على خلفية إسلامية، وليس هذا فحسب. بل اطلق بعضهم على الحزب وسياساته لقب العثمانيين الجدد، وهو ما أقره الحزب من خلال تصريح وزير الخارجية الاسبق (أحمد داود

أوغلو)، حين قال في ٢٣ تشرين ثان / نوفمبر ٢٠٠٩ في لقاء مع نواب الحزب: "إن لدينا ميراثاً الذي آل إلينا من الدولة العثمانية. إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد. نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا. نحن ننفتح على العالم كله"[١٠٢]. ويوصف بانه يشكل الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا[١٠٣]. وفي عهد الحزب شهدت تركيا عودة الكثير من الشعائر والممارسات الدينية، فضلا عن ذلك تمسك زعمائهم بممارسة الشعائر الدينة، وكذلك مواقفهم المعلنة من القضايا الإسلامية، وفي المحور الأخير من خلال الإجابة على الفرضية سيتضح لنا ذلك. وكل ذلك وغيره يمكن معه القول ان كل الخطوط الحمر التي كانت تؤثر على الأحزاب الإسلامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، بتقييد حرية الدين قد تجاوزها حزب العدالة والتنمية بزعامة (رجب طيب اردوغان). ويبقى السؤال بعد ما يقارب من ربع قرن من الحكم كيف استطاع الحزب ان يتجاوز المعرقلات والتحديات الداخلية والخارجية التي كانت تقف بوجه الأحزاب الإسلامية السابقة له، لمرحلة ان اصبحت أفكاره مؤثرة على الساحة السياسية الإسلامية خارج تركيا.

**ب- حزب العدالة والتنمية حزب علماني غير إسلامي.**

لكن أمام هذا الطرح لواقع الحزب الإسلامي؛ فهناك طرح آخر، أعلنه الحزب بالتزامه بالعلمانية، وهو ما شكل رؤية الحزب الفكرية للتقارب بين "الدين والمبادئ الغربية"، بما يعرف "بالديمقراطية المحافظة"، وبهذه الرؤية الفكرية الجديدة بطرح الأحزاب الإسلامية لم يفلح الجيش بأسقاط الحزب[١٠٤]. فخلال خطاب (اردوغان) السياسي لم يطرح ما يثير المخاوف لدى العسكر قبل وبعد الانتخابات. إذ أعلن أنه ليس بحزب إسلامي وسيطبق كل ما يتعلق بعلمانية الدولة كما جاء في الدستور، يقول في هذا المجال: "أن البعض يعتبرهم إسلاميين والبعض الآخر يعتبرهم إسلاميين معتدلين، لكنهم ليسوا أيا من الاثنين" ويضيف أن "حزبهم ديمقراطي محافظ وليس بإسلامي وعلى الجميع ان يعرفوا هذه الحقيقة"[١٠٥]. وفي وصف آخر توصف توجهات حزب العدالة والتنمية بأنه حزب محافظ من الناحية الاجتماعية، وليبرالي من الناحية الاقتصادية. ويحرص الحزب على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي، ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا تحت اشراف صندوق النقد الدولي مع نقده لبعض جوانبه[١٠٦]. أي أنّه يحمل فكر لحزب علماني، ينسجم مع رأي مؤسسه (أردوغان) والذي منذ فوز الحزب بالحكومة أعلن بأن حزبه لا يمثل حزبا دينيا، لكنه يريد بناء دولة ديمقراطية تفصل بين

الدين والدولة كما في أوروبا. إذ يسعى الحزب إلى انضمام تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي[١٠٧]. فالرسالة التي يرسلها حزب العدالة والتنمية جاءت لتطمئن الساسة الاتراك بانه لن يحيد عن العلمانية، ومن ثم بتحقيق طموحهم بالحصول على العضوية الكاملة ضمن الاتحاد الأوربي. وأنه يعول على بعض الإصلاحات التي أنجزناها في غضون السنوات الـ ١٥ الماضية، والتي كانت تهدف لترسيخ الديمقراطية بين الشعوب الإسلامية. وعدد (أردوغان) المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية وليس منها إقامة وتحكيم الشرع[١٠٨]:-

١- مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية.

٢- مبدأ العلمانية ففسرها رئيس الحزب بأنها تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات، وهي بهذه الصورة ضمان للديمقراطية.

وفي جانب العلمانية الحيادية التي ينادي بها (أردوغان)، يرى احد الباحثين انه ينظر إلى الدين على أنه أحد الحريات التي يتمتع بها الإنسان، ويرى من خلال هذه العلمانية أنه من حق الإنسان أن يعتنق او لا يعتنق أي دين، فيترك الناس أحرارا في اختيار الدين، ولكن لا شأن لذلك الدين في الدولة، أي يكون ذلك على نهج الأنظمة التي تتبنى العلمانية في العصور الحالية كما هو موجود في دول أوروبا أو أمريكا، إذ إنّ حرية التدين ومظاهرها الشخصية تُعد من مقدسات الأنظمة الرأسمالية. ويستنتج هذا الباحث الابعاد الفكرية لزعيم حزب العدالة والتنمية التركي (رجب طيب اروغان)، وهي [١٠٩]:

أولا: النظام المطبق حاليا في تركيا والذي ينادي به (أردوغان) هو نظام علماني على نهج الأنظمة العلمانية في أوروبا وأمريكا.

ثانيا: عدّ (مصطفى كمال) هادم الخلافة، كان عمله انتصارا.

ثالثا: يُعدّ (أردوغان) إدخال الديمقراطية والحريات بأنها إصلاحات تاريخية،مع معارضتها للثوابت الاسلامية.

رفض (عبد الله غول) الذي كان نائبًا لـ(أردوغان)، في حوار مع صحيفة الشرق الأوسط، عدّ أنفسهم إسلاميين بقوله: "لا تسمنا إسلاميين من فضلك، نحن حزب أوروبي محافظ حديث، لا نعترض إذا وُصِفْنا بأننا ديمقراطيون مسلمون، على غرار الديمقراطيين المسيحيين في الأقطار الأوروبية الأخرى"[١١٠]. ورغم تلك التصريحات التي تنم عن ايديولوجية الحزب وزعمائه، اذ لم نجد ما يخالفها بتشريع قوانين تتطابق مع الثوابت

الشرعية. أعلن رئيس الأركان التركية العامة (ياشار بويوكانيت) في ١٢ نيسان ٢٠٠٧ بأن الرئيس الجديد (عبدالله كول) يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للجمهورية والمثل العليا للدولة العلمانية والديمقراطية قولا وفعلا، مشيرا ضمنا إلى الأجندة الإسلامية الخفية لحزب العدالة والتنمية. وفي اليوم التالي أعلن الرئيس (أحمد نجدت سيزر) بأن النظام العلماني في تركيا "يواجه خطرا لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الجمهورية"[١١١].

وهذه الازدواجية تمثل الاشكالية الكبرى التي يطرحها مفكرو، ومروجو الاسلام السياسي، بتغيُّر واضح وملفت طرأ على بعض الرؤى الإسلامية في الإصلاح، لا بدَّ من الإشارة إلى هذه الازدواجية بكل صراحة؛ إذ إن بعض الحركات الإسلامية في مبتدأ وجودها حين أرادت المشاركة في النظم المعاصرة كانت تقرر بوضوح أن هدفها الأول هو (الشريعة)، وأنها تشارك في النظم التي لا يحكم فيها بما أنزل الله من قبيل (الضرورة)، وأن دخولها في اللعبة الديمقراطية إنما هو (وسيلة) لغاية الشريعة، وكانوا يصرّحون بوضوح على أن ما يحصل ليس هو مرادهم بل هو منكر دخلوا فيه لأجل إصلاحه (أو الإصلاح من خلاله قدر المستطاع)، وهذه الرؤية كانت واضحة جداً لدى تيارات الاسلام السياسي كافة التي شاركت في أي نظام ديمقراطي بمفهومها الغربي[١١٢]. ونعتقد ان هذه الاشكالية تنطبق على كل الاحزاب والتيارات الاسلامية ولاسيما في تركيا، والتي تناضل منذ خمسينات القرن الماضي لأجل اثبات وجودها كأحزاب اسلامية لتمارس التغيير، ولم تفلح في مسعاها رغم التمكين لها، فلا هي استغلت الاكثرية في لعبة الديمقراطية، ولا هي اعلنت براءتها من ما يفرض عليها للبقاء في السلطة، ان كان هذا الدافع لها تطبيق الشريعة!!!.

بالإضافة إلى ذلك عمل الحزب لتأكيد علمانيته على ضم جميع التيارات الموجودة في المجتمع ليبيدوا بمظهر حزب ديمقراطية سعياً إلى وحدة وطنية سياسية، وأيديولوجيا ومذهبيا، حيث ضم لحزبه شخصيات من التيار الاشتراكي وحتى اليساري. بالمقابل كان على الجيش أيضًا التكيف ولو اضطر مع الظروف المستجدة من خلال تقليص وصايته لإعادة تعريفه للكمالية بما يتوافق مع هذه الظروف والخطط التي وضعها من قبل[١١٣].

تلك الأفكار بما تحمله من ازدواجية والتي تبناها (اردوغان) وحزبه ليصل للحكم. جلعت الاتهامات تتوجه له من الإسلاميين والعلمانيين على حداً سواء. فقد وجه (نجم الدين أربكان) اتهاماته لحزب العدالة والتنمية واصفاً إياه بـ "الحزب المنشق العميل الذي يتحرك بأوامر من واشنطن وتل أبيب". وجاءت هذه الاتهامات في كلمة ألقاها (أربكان) في قناة فلاش التلفزيونية الخاصة بمناسبة الحملة الانتخابية التي يخوضها حزب السعادة حيث حذر (أربكان) الناخبين الأتراك من إعطاء أصواتهم في الانتخابات التي جرت في ٢٢ أغسطس/آب ٢٠٠٧

لحزب العدالة والتنمية، قائلاً: إن من يصوت لهذا الحزب سيكون قد قطع تذكرة دخول إلى جهنم". ومما سبق يتضح بأن (أربكان)، ومعه حزب السعادة كانوا يعتقدون بأن حزب العدالة والتنمية جزياً خائناً، مفلساً لأنه انشق عن حزب الفضيلة، واتجه نحو أجندة علمانية غربية؛ واضعاً في حساباته أهدافاً غير تلك التي نشأ عليها أتباع الحزب من السعي إلى إقامة دولة إسلامية أو ذات توجه إسلامي بعيداً عن علمنة الدولة[١١٤]. ونقد الاتجاه العلماني للحزب اشرنا الى جزء منه في الصفحات السابقة.

وتلك الإشكاليات التي تؤخذ على الحزب، فترجع لمحاولته التوافق بين الاسلام كدين له ثوابته، وبين الديمقراطية كفلسفة لها أصولها. وهذه عملية ينتابها صعوبة التوافق بينهما، بل ويعد التوافق بينما أمر مستحيل، فلهذه الثنائية الاسلام و"الديمقراطية الغربية" وللاختلاف الجوهري بينهما، فضلا عن ذلك يعطي الواقع نتيجة وحكم مسبق ان "الديمقراطية" في العالم الإسلامي نظام لا ينسجم مع طبيعة تفكير الاحزاب الحاكمة فيه، والاشكالية التي تثار من الطرفين ضد بعضهما الاخر، فالعلمانيين ينادون بها عندما تكون الغلبة لهم، والاسلاميون من السياسيين ومع كونهم لا يؤمنون بها كفلسفة للحكم الا انهم يخوضون غمارها لأجل الوصول للحكم. وما ان يشترك الطرفان في هذه اللعبة الا ويكون من نتائجها الفوضى وربما الحرب الاهلية[١١٥]. لعدم ايمان كلا الطرفين بها.

ومن الإشكاليات التي تثار على ديمقراطية حزب العدالة والتنمية في عهد (أردوغان) إنّه وإذ سمح بلبس الحجاب، ودعم بناء المساجد، وخطوته كهذه كما يرى بعضهم تحمل خطرًا أكبر على الإسلام من سياسة (مصطفى كمال)، لأن سياسة الأخير يدرك خطرها كل مسلم لأنها معادية علنًا لكل مظاهر الدين، أما منهج (أردوغان) فقد يفتن بها المسلم لما لها من مظاهر إسلاميه على الفرد بسبب حرية التدين[١١٦]. فرغم الأغلبية التي يحظى بها الحزب الا انه فشل في التوصل إلى حل لقضية الحجاب، ذلك أن الحزب يرى في المقام الأول تثبيت أقدامه في السلطة، وحل تلك القضية من خلال قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة، حيث تراجعت حكومته أيضاً عن سن قانون يجرم الزنا بعد أن أحست بعدم تقبل ذلك لدى المؤسسات التي قد تهدد الديمقراطية. هذا الأمر يراه بعضهم انه يبرر للمتتبع للشأن التركي مدى حنكة حزب العدالة والتنمية في التعامل مع الأمر الواقع، وعدم التصادم مع المؤسسة العلمانية بأي حال من الاحوال، من أجل الوصول إلى الغايات المرجوة[١١٧]. التي لم يفصح عنها بعد مرور ربع قرن من هيمنة الحزب على الحياة السياسية، وهي مدة زمنية كافية لتحقيق تلك الغايات المجهولة، لأنها تعد مرحلة تغيير لجيل كامل كما يرى علماء الاجتماع وعلى راسهم مؤسس

هذا العلم (ابن خلدون). واذا كان التعارض التام يمثل موقف السياسة الشرعية من الديمقراطية فكيف تجاوزها حزب العداة والتنمية.

## ثانيا: العامل الخارجي مشروع الإسلام الأمريكي واثره على فكر الأحزاب الإسلامية التركية.

اذا كانت حروب الغرب ضد الدولة العثمانية لم تحقق مرادهم سابقا، ومن ثم فشلها في علمنة الشعب الاسلامي في تركيا بزعامة (اتاتورك)، ومع كل تلك الممارسات التي استخدمها الجيش لإبعاد الشعب التركي عن الإسلام ولعقود طويلة؛ إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من صعود الأحزاب الإسلامية بكل الانتخابات، رغم عدم تمسكها بإقامة دولة إسلامية. وهذا لم يرضِ الغرب الذي يدعم المؤسسة العسكرية التركية. ذلك لمكانة تركيا لموقعها الجغرافي والتاريخي، الذي جعلها تتأثر وتؤثر بمحيطها الاسلامي؛ وأمام هذه المعادلة جعل الغرب (أمريكا خاصة) بالبحث عن طرح لأفكار واستراتيجيات جديدة هدفت منه التأثير الفكري على الشعوب الإسلامية من خلال الأحزاب والمفكرين المسلمين، لتنجز ما لم تستطع المؤسسة العسكرية إنجازه بالانقلابات او بتقييد الحريات.

### ١- هل يوجد إسلام امريكي او اسلام تركي ذو منطلقات سياسية خاصة:

وللإجابة على هذا التساؤل، هل فعلا هناك مفهوم، او مصطلح "الإسلام الأمريكي والأوروبي"؟. ومن ثم على أساسه هل ثم بناء لفكرة "الإسلام التركي". فإنْ صح ذلك فيطرح سؤال في هذا السياق؛ ما سمات وخصائص الإسلام السياسي الذي يمكن أن يشكل شريكاً لمقبول بل ومدعوم من الغرب؟.

### أ-اثبات وجود المصطلح الإسلام الأمريكي والإسلام التركي.

في العديد من البحوث والمقالات ورد مصطلح الإسلام الأمريكي، هو مصطلح سياسي يستخدمه أنصار الإسلام السياسي لوصف شكل غير أصيل من الإسلام السياسي يدعو إلى فصل الدين عن الدولة، ويفتقر إلى معاداة أمريكا ذات الايدلوجيا المسيحية الصهيونية، بما يعرف شرعيا بمصطلح الولاء والبراء من أعداء الامة الإسلامية[*] -وهذه إشكالية تحتاج البحث فيها-. ويشير موقع (ويكوبيديا الإنكليزي) إن (سيد قطب) أول من استخدم المصطلح الا انه لا ينبغي الخلط بينه وبين الإسلام التعبدي في الولايات المتحدة[١١٨]. ويبين (مُحَمَّد عمارة) ان "سيد قطب" ذكر مصطلح "الإسلام الأمريكاني" عام ١٩٤٩م[١١٩]. وبهذا العنوان صدر للكاتب (صلاح عبد الفتاح الخالدي) كتاب بعنوان، "بين الإسلام الرباني والإسلام الأمريكاني"[١٢٠]. وأيضا ورد هذا اللفظ لاحقا في العديد من البحوث او المقالات سواً في المجلات او على مواقع الشبكة العنكبوتية.

واستبدل بعض الكتاب والباحثين مصطلح "الإسلام الأمريكي" بمصطلح "الإسلام التركي" وممن يشير لهذا المصطلح (عبد الحسين شعبان)[١٢١]. ونقتطف من ذلك هذه الفقرات لكتاب اخرين. "ولا يخفى أن الدول الغربية وعلى رأسها (أمريكا) تسعى للضغط على الجمهوريات الإسلامية كي تكون كتابتهم بالأحرف اللاتينية بدلاً من الروسية، وقد عرضوا عليهم "الإسلام التركي" العلماني كأسلوب للحاكم[١٢٢]. المطالب منهم التسليم لنسخة محدثة أو مطورة للإسلام (الاسلام التركي، الأميركي، الليبرالي الحداثي)[١٢٣]. من ذلك أيضا المقال الذي نشرته جريدة العرب الصادرة من لندن، والذي حمل عنوان "الإسلام التركي" ورقة أردوغان لزيادة النفوذ في العالم الإسلامي"[١٢٤].

## ب- المغزى الحقيقي من الإسلام الأمريكي

الإشكالية التي تثار على الدول الغربية ومن العلمانيين الاسلاميين موقفهم العدائي من الإسلام، ورفضهم تطبيق الشريعة الإسلامية في جانبها السياسي. فما يريده الغرب والذي بينه (سيد قطب). بقوله" "إن الإسلامَ الذي يريدُه الأمريكان لحلفاؤهم في الشرق ليس هو الإسلامَ الذي يُقاومُ الاستعمار، وليس هو الإسلامَ الذي يُقاومُ الطغيان، ولكنه فقط الإسلامُ الذي يُقاومُ الشيوعية، إنهم لا يريدون للإسلام أن يَحكم؛ لأن الإسلامَ حين يَحكم سيُنشِّئ الشعوبَ نشأةً أخرى، وسيُعلِّم الشعوبَ أن إعدادَ القوةِ فريضة، وأن طَرْدَ المستعمِرِ فريضة، وأن الشيوعية -كالاستعمار- وباءٌ، فكلاهما عدوٌّ، وكلاهما اعتداء. فهذا الإسلام يجوز فيه الاستفتاء في أمور العبادات الشخصية، وليس الأوضاع السياسية[١٢٥]. "فالإسلام الأمريكي أو الأوربي"، ليس هو الإسلام الذي أنزله اللهُ سبحانه وتعالى على نبينا مُحَمَّد ﷺ، الذي يرفض الظلم والاضطهاد، بل اسلام الميوعة والخنوع.

وعليه يمكن اكتشاف خصائص تلك السياسة من خلال تصريحات صانعي القرار السياسي من الأمريكان والأوروبيين من مفكرين وساسة غيرهم، فالمطلوب من عالمنا الإسلامي أنْ يكون إسلامًا علمانيًا، على وفق ما بينا من العلمانية. بان تكون هناك مزاوجة بين الإسلام والديمقراطية[١٢٦]. ويبين هذه الحقيقة التي ذكرها (سيد قطب) وتبعه الأحريين ما أكد عليه الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" (١٩١٣- ١٩٩٤م) في كتابه "الفرصة السانحة" عام ١٩٨٨م، عندما دعا الغرب (أمريكا إلى روسيا) للاتحاد في وجه ما سماها "الأصوليين المسلمين". واكده ايضا المفكر الاستراتيجي الأمريكي (فوكوياما) في أوائل عام ٢٠٠٢م، عندما بين إن الإسلام هو الحضارة الرئيسية الوحيدة في العالم التي لديها بعض المشاكل مع الحداثة الغربية، فالعالم الإسلامي يولد خلال الأعوام الأخيرة حركات أصولية لا ترفض السياسة الغربية فحسب، وإنما ترفض أيضا المبدأ الأكثر أساسية

للحداثة وهو العلمانية، ويذكر (مُحَمَّد عمارة) ان هذا هو ما يراد من الإسلام الأمريكي، الذي يريدون إحلاله محل الدين الذي جاء به رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام[١٢٧].

ويبين هذا التوجه الكاتب الامريكي المتطرف (دانيال بابيس)[*] هو واحد من الكتاب المندفعين بروح العداء ضد الإسلام، حيث يقول "ان الصراع بين الديمقراطية الغربية اللبرالية والفاشية الاسلامية ليس صراع بين نظاميين حضاريين يتمتعان بقابلية البقاء نفسها". واعلن ان الهدف الأمريكي تشجع الاسلام المعتدل، ليس في الولايات المتحدة وحسب، بل في العالم كافة، وذلك بمحاربة النفوذ الاسلامي المسلح واحباط جهود المنظمات ذات التوجه "المتطرف" كما يصفها على وجهة النظر الامريكية، ويكون بالتعاون مع المنظمات الحكومية الامريكية[١٢٨]. وفي كتابه صراع الحضارات (صموئيل هنتيجون) تتضح هذه الحقيقة.

### ج- لماذا تم اختيار تركيا.

اما لماذا تم اختيار تركيا لتكون إنموذجًا لإدخال الفكر الغربي في صميم الفكر السياسي الإسلامي. فقد كانت البداية مع إلغاء الخلافة الاسلامية بصورة كاملة، وطرد الخليفة خارج الحدود، ومصادرة الأموال، واعلان علمانية الدولة. وعلق نجاح مؤتمر الصلح على تحقيق هذه الشروط التي نفذها (اتاتورك). ويبين (مُحَمَّد رشيد رضا: ت: ١٩٣٥) ان ما مطلوب من دور لتركيا حسب بعض ما يطلق عليهم فريق من (المتفرنجين وَمِنْهُم بعض المتدينين وَمن غَيرهم) بانهم يرون أن إقامة خلافة إسلامية، وجعل رئيس الدولة الإمام الحقيقي الذي يقيم الإسلام، أمرٌ مستحيل في هذا العصر في ظل دولة مدنية. لذلك، إما أن تكون الخلافة في الدولة التركية اسمية، كما كانت في الدولة العثمانية، وتكون الحكومة متحررة من قيود الالتزام بالشريعة، أو تُلغى تمامًا. ويعتقد أنهم يفضلون الخيار الثاني[١٢٩]. ولاحقا يبين (سيد قطب: ت: ١٩٦٦) ان الأسلوب الغربي في وضع تركيا على السكة الغربية؛ بدأ عندما أرادوا تحطيم "الخلافة" والإجهاز على آخر مظهر من مظاهر الحكم الإسلامي؛ فصنعوا في تركيا "بطلا"! وهم يكررون صنع هذه البطولات المزيفة كلما أرادوا أن يضربوا الإسلام. بطلا يستطيع إلغاء الخلافة، وإلغاء اللغة العربية، وفصل تركيا عن المسلمين، وإعلانها دولة مدنية لا علاقة لها بالدين!، ليقيموا مكانه عصبية غير عصبية الدين! وراية غير راية الدين[١٣٠].

ونرى ان اختيار تركيا ابتدأً عندما كانت الدولة العثمانية تمر في مرحلة من الضعف حتى كان يطلق عليها بالرجل المريض وتم استهدافها لأنها كانت تمثل المركز الرئيسي للإسلام، ولأنها كانت تمر بمرحلة الضعف

والانحطاط السياسي، فكان السخط الشعبي من تلك الأجيال لم تشاهد الخلافة في اوج قوتها بل في مراحل انهيارها، والمغلوب تابع ومنبهر بالغالب. فكانت العلمانية هي الحل عند هذا البعض، على وفق ما ظهر لنا من هذا البحث من (اتاتورك) لمحلة الانقلابات على الأحزاب الإسلامية، للسيطرة على أفكار حزب العدالة والتنمية ترهيبا وترغيبا.

تكررت فكرة البحث عن الشريك الإسلامي في عدة مقالات ودراسات كان منها الدراسة الصادرة عن مؤسسة (راند) بعنوان: "الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والمصادر والاستراتيجيات" قامت بها الباحثة (شيريل برنارد)، والدور الأمريكي المطلوب في البحث عن الشريك الإسلامي وهو وفقاً للكاتبة "الإسلام الحداثي"[١٣١]. فكان الشريك تركيا لتزايد الحاجة الأمريكية للدور التركي من منطلقات عسكرية وحضارية وثقافية وسياسية واقتصادية، فتركيا تمثل بديلاً يحتذى به وبصفتها أيضا العضو المسلم الوحيد في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إضافة إلى علاقاتها التاريخية مع الدول الغربية، فضلا عن أن منطقة الشرق الأوسط التي تشكل أهم التحديات الاستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة من حيث الإبقاء على الهيمنة الأمريكية فيها لثرواتها فضلا عن موقعها الاستراتيجي[١٣٢]. لذلك حاولت إيجاد سبيل جديد يوازن بين رغبات الشعب التركي وبين هيمنة الجيش، بحيث لا تخسر أمريكا تركيا كحليف دائم، فكان حزب العدالة والتنمية ذلك الشريك. ولذلك نجد بعد فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات ٢٠٠٧، كان هناك رد فعل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، إذ حثت الأولى، تركيا على احترام الديمقراطية، أما الاتحاد الأوربي فأنه حذر الجيش التركي، وطالبه بالابتعاد عن السياسة، ففي بروكسل دعا المفوض الأوربي لشؤون التوسيع (اوللي رين) الجيش التركي إلى البقاء خارج العملية الانتخابية في تركيا قائلا: من المهم أن يترك الصلاحيات الديمقراطية للحكومة المنتخبة[١٣٣].

ولضمان هذا الشريك فقد نشرت صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية مقالاً لصاحبه (دونيس ماكشاين) دعا فيه إلى "مكافأة تركيا وتصحيح خطايا أوروبا المسيحية" من خلال فتح أبواب الاتحاد الأوروبي المسيحي لأنقرة، وقال: "إن لدى أوروبا اليوم فرصة للتكفير عن خطاياها التاريخية، والاعتراف بمركزية إرث المسلمين في قلب أوروبا. وأول خطوة في هذا الاتجاه تشجيع تركيا على سلوك الطريق المؤدي إلى الاتحاد الأوروبي. كما شكل ميلاد التيار المسيحي الديمقراطي أحد أكبر الإبداعات السياسية في أوروبا خلال القرن العشرين"، والذي مكن للصلح بين الإيمان الديني المسيحي والديمقراطية العلمانية بعد الحرب[١٣٤]. وبالتالي يمكن لديمقراطية إسلامية في

تركيا أن تسمح لأوروبا بمد الجسور شرقاً نحو العالم الإسلامي، تماماً كما عليها أن تمد الجسور غرباً نحو الامريكيتين الشمالية والجنوبية.

ويبين احد الباحثين أن ترحيب الغرب بنجاح حزب العدالة والتنمية التركي، ويصفه بأنه زائف زيف ترحيب الجزار بالأضحية؛ لأن هذا النجاح هو في نظرهم مقدمة الإخفاق الذي سوف يدفن معه نهائياً كل فكر الإسلام الشامل أو السياسي، أو بالأصح فكرة المشروع الإسلامي كلها؛ ليفسح الطريق أمام المشروع المسخ وهو «العلمانية الإسلامية[١٣٥]. ويرى باحث آخر ان هذا النجاح وردود فعل الصحف الأمريكية السارة على فوز حزب العدالة التركي بأغلبية انتخابية، تم استغلاله بتوجيه الرأي العام والساسة إلى ما ينبغي أن يكون عليه الوضع، أي فرض الإسلام الأمريكي على النموذج التركي الذي انقلب على "الأتاتوركية" دون ضجة؛ تقول (واشنطن بوست): "برغم أن أردوغان قد يخفق في الداخل التركي، إلا أنه قد ينجح في خلق نموذج لممارسة سياسية ديمقراطية يحتاجها بإلحاح العالم الإسلامي". وتقول (نيويورك تايمز) "التجربة التركية الإسلامية الجديدة قد تُثبِتُ للعالم الإسلامي، وللعالم أيضاً، أن العلمانية يمكن أن تكون حقاً ليبرالية، وأن الديمقراطية يمكن أن تترعرع في بيئة إسلامية"[١٣٦]. لذلك فان الرؤية الغربية لتركيا تتلخص في أنها تشكل نموذجا للديمقراطية الإسلامية وانه يتوجب على الدول الغربية دعم تركيا العلمانية في وجه الأصولية والإسلامية المتنامية على مستوى المجتمع والتي يتزايد حظرها على مستوى الإقليم بسبب الجوار الجغرافي.

أما لماذا قَبِل حزب العدالة والتنمية بهذا الدور، هو ما يبينه احد الباحثين الذي يرى ان حزب العدالة والتنمية يبدو عليه قد فهم أنه لن يكتسب الشرعية السياسية بمجرد التصدي للعسكر كما فعل حزب الرفاه سابقا أو بمحاولة إخراجهم من الكمالية والعلمانية، وانما سيكسبها من خلال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لذلك قام بتبني خطاب سياسي أكثر حداثة وقبل بمبادئ السياسة الليبرالية وخاصة في مسألة الاقتصاد السوق الحر، وشرع في تنمية الاقتصاد التركي[١٣٧]. والمتابع للشأن التركي يرى إنّه ومنذ تسلم الحزب الحكم حاول قادته المؤثرين في المجتمع التركي ومفكريه التأثير في نظرة الشعب التركي واحداث تغيير وتحول في الربط بين الديمقراطية والاسلام. من خلال التدرجية او ما يعرف بالبرغماتية، وإذ استطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق تلك المعادلة غير الإسلامية كما ظهر لنا من فهم الدولة المدنية ودعائمها، وكان ذلك من خلال ذلك التأثير الخارجي على تركيا؛ التي رأت فيها انها تحقق مصالحها ومن ثم تجنب العداء مع الغرب. وهذه السياسة التي قبلت من الداخل والخارج منعت أفشال التجربة السياسية.

وخلاصة الموقف من حزب العدالة والتنمية ما زال غامضا للبعض؛ هل عليهم أنْ يأخذوا كلام (اردوغان) وزعماء الحزب على محمل الجد وبأنّهم يمثلون حزبًا علمانيًا على نهج (اتاتورك) والأنظمة العلمانية في أوروبا وأمريكا، وهنا علينا أنْ لا نطالبهم الا بما الزموا انفسهم به، بأنْ يطبقوا العلمانية على وفق الفهم الغربي بمنح الجميع حرية ممارسة المعتقد بصورة متساوية بدون تقييدها على المسلمين، والحقيقية أنّهم نجحوا بذلك، ومن باب اخر عليهم ان لا يمارسوا الخداع والتلاعب بالمصطلحات ومس وتر العاطفة لدى المسلمين، وان كان هذا من برغماتية السياسة، ولكن الإشكالية القوة مرة إسلامية ومرة علماني. لاسيما وان الواقع يظهر إنّ الناخب التركي ينتخبهم على أساس إنّهم حزب إسلامي، على الرغم من إنّه لم يقدم للمسلمين الا حرية ارتداء الحجاب، وإقامة الشعائر الدينية كحرية فردية كما ذكرنا؛ زلكن اين هم من تشريع قوانين جنائية إسلامية او تحرم الزنا والربا المقنن بقوانين.... الخ، والبحث في هذا يطول، واما مناورتهم الإعلامية اكثر منها سياسية في قضية الولاء والبراء من قضايا المسلمين.

ومن يطالب بالتريث في وضع حكم واضح وصريح لحزب العدالة والتنمية؛ فهو ينظر الى تركيا بانها تعيش في مرحلة العهد المكي الذي عاشه الرسول ﷺ مرحلة الاستضعاف، فمتى تتحول تركيا للعهد المدني، وحسب آخر تعديل دستوري اجراه (اردوغان) فإنّ نهاية حكمه ستكون منتصف ٢٠٢٨؛ فهل بعد اكثر من ربع قرن سنرى تركيا تحتكم للشرع الإسلامي!!!. ونحن لا نحاكم على النوايا كما قلنا بل على الاقوال والافعال. وكل هذه الإشكاليات والصفحات الماضية للإجابة عن السؤال الجوهري؛ ان هذه السياسة والازدواجية الفكرية، اصبح له تأثير ان لم يكن مع كل الأحزاب والتيارات ذات المرجعية الاخوانية فمع اغلبها؛ بل واصبح مرجعية لتلك الاحزاب. بالرغم من ان أفكاره لا يتطابق مع الثوابت الإسلامية، والاختلاف الجذري بين الواقع الذي كان يعيشه الشعب الكردي وبين حياة الشعوب الإسلامية ولا سيما العربية من حرية ممارسة العبادات.

## المحور الثالث: تنظيم الاخوان المسلمين الام وتأثرهم بالفكر السياسي الإسلامي التركي.

موقع تركيا الجغرافي واهميته الاستراتيجية، يقابله تأثير الفكر السياسي الإسلامي التركي على العالم الإسلامي لاسيما السياسي منه، يعود ذلك التأثير لجذور تركيا الاسلامية التي تمتد لقرون ثمانية مضت، وبعدها الوريث الشرعي للخلافة العثمانية؛ ليكون المرتكز الأساسي الذي تعول عليه تركيا اليوم في رؤيتها للعالم الإسلامي. يترسخ هذا التأثير على الرغم من رفض حزب العدالة والتنمية وصفه بالحزب الإسلامي، الا ان ذلك لم يمنع الكثير من الكتاب والباحثين يتحدثون عن "نموذج الاسلام التركي" المراد نشره بين التيارات الإسلامية في العالم

الاسلامي، واتخذ هذا التأثير بعدين احدهما فكري، والأخر سياسي، باقتباس التجربة التركية والذي صاحبها دعم تركي بصورة مباشرة، فضلا عن الدعم الأمريكي لتبني الإنموذج التركي.

**أولا: التأثير الفكري للتنظيمات الإسلامية التركية على فكر التنظيمات الإسلامية العربية.**

كان لتركيا اكثر من تأثير على المشهد السياسي، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، من ذلك ما كان تأثير سياسة (مصطفى كمال أتاتورك) بعده أول تغيير واضح وجلي في الشرع الإسلامي وبثوابته الراسخة؛ فضلا عن ما ذكرنا تم ايضا التسوية بين الذكور والإناث في الميراث، واستبدلت الأحكام الشرعية بالقانون السويسري بصورة كاملة، فانتقلت عدوى هذا التغيير إلى تونس على يد الرئيس الأسبق (الحبيب بورقيبة)، ولاحقا إلى الصومال حيث استحل حكامهم القوانين الوضعية، وقد حصل في إثر ذلك في الصومال ما حصل من قتل وإحراق العلماء المسلمين الذين فضلوا الموت على الرضوخ[١٣٨]. وربما لكون تركيا الرائدة في تغيير الشرع أراد الغرب أنْ يجعل منها بوابة للدول الأخرى في التلاعب الثوابت الإسلامية. حتى اصبحت اسلمة المنطلقات الفكرية السياسية مثل (الدولة المدنية، وبأدواتها الرئيسية الديمقراطية والعلمانية) بعد فوز حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢، تمثل نموذج وخارطة طريق لغيرها من الدول الإسلامية، ، فأصبحت سياسة اسلمة تلك المصطلحات بما عرف "بالديمقراطية الإسلامية، والعلمانية الإسلامية"، والتي يفترض بها ان تختلف عن الديمقراطية الغربية، التي تمنح حق التشريع للبشر دون الله؛ فتوصف بانها كفر[١٣٩]. لا يعني هذا الاختصار ان الأنظمة العربية تطبق الشرع الإسلامي، بل هي تعتمد على القانون الروماني والفرنسي، الا انها لم تصل لما وصلت الأمثلة التي ذكرناها.

**البعد الأول: التأثير الفكري على الأحزاب الاسلامية.**

ويتمحور هذا التأثير حول ثلاث قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام. ليمكن معه القول عن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات "القوة الناعمة" على الصعيد الإقليمي، عبر البراجماتية. وليمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية التي تبحث امريكا عنه وتسعى إلى تعميم تجربتها[١٤٠]. ويلاحظ أن الحزب في ايديولوجيته رغم ادعائه العلمانية الا انه ببرغماتية يهدف لتوظيف البعد الديني والعقائدي في سبيل تحقيق أهدافه، سواء في الداخل التركي أو على مستوى العلاقات الخارجية لاسيما مع دول العالم الإسلامي.

وابتدأً التأثير الفكري التركي بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٢، بالانفتاح على الجهات كافة من خلال النهج الجديد في سياسة تركيا الخارجية، حيث حاولت تركيا إيجاد دور مهم لها كلاعب أساسي في المنطقة، وقد

أصبح يؤخذ رأيها فيً القضايا التي تهم المنطقة[١٤١]. والمتابع للسياسة الخارجية التركية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا يلاحظ ضعف دورها الإقليمي، حيث كانت في حالة انكفاء خارجياً، ولم تتمتع بالثقل المطلوب الموازي لحجمها، نتيجة تخبط الحكومات المتعاقبة وما شهدته الدولة من فوضى سياسية خلال اكثر من اربع عقود، لكن هذا الأمر تغير بشكل كلي مع وصول حزب العدالة لحكم تركيا عام (٢٠٠٢)، إذ امتلك الحزب رؤية خاصة للسياسة التركية الداخلية والخارجية، ويلاحظ أنه تبنى المبادئ الليبرالية التي تقوم على تطبيق الفكر الإسلامي بالتوازي مع الليبرالية الاقتصادية، كما أتخذ الحزب أيديولوجيا أطلق عليها العثمانية الجديدة[١٤٢].

ويبين احد الباحثين إنّ وثيقة الأزهر الشريف التي أعلنها شيخ الأزهر (أحمد الطيب) بالتعاون مع نخبة من المثقفين المصريين من اتجاهات مختلفة تعبيراً جديداً عن ارتفاع الموجة الوسطية التي تدعو إلى "قيام دولة "وطنية دستورية ديمقراطية حديثة" في "إطار استراتيجية توافقية" أساسها مبادئ الحرية والعدل والمساواة، ويبين هذا الباحث إنّ ذلك لم يكن بعيداً عن التطور الذي شهده الإسلام التركي، التي عبّر عنه برامج حزب العدالة والتنمية، لاسيما رئيس الوزراء (رجب طيب أردوغان) حين عدّ عدم وجود تناقض لكونه رئيساً لدولة علمانية، وإن كانت مرجعيته الشخصية إسلامية[١٤٣]. وهذا الدور وصل قمته اثناء اندلا ع ثورات الربيع العربي.

من ذلك دعم الجماعات الإسلامية بتعزيز دورها في المنطقة التي تنتشر فيها فروع للجماعات الإسلامية، والتي وصلت للحكم نتيجة الثورات العربية. وتزايد الدور مع تنامي النزعة الإسلامية في تركيا بمحاولة حزب العدالة والتنمية إعادة أمجاد التراث الإسلامي العثماني على وفق سياسة العثمانية الجديدة، وتنظر إلى وصول الجماعات الإسلامية للحكم في تونس ومصر وغيرها من دول الربيع العربي بأن ذلك سيزيد من ثقلها الاستراتيجي في المنطقة، وتستعيد الخلافة العثمانية، علما أن الأحزاب الإسلامية في المنطقة ننظر إلى تركيا بقيادة (أردوغان) وحزب العدالة كمرجعية إسلامية وترتبط فيما بينها بعلاقات متينة[١٤٤]. فالثورات العربية نظرت للدور التركي على أنه انموذج يجب الاستفادة منه، وبشكل خاص فيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين البعد الديني والبعد السياسي، أولها، ضبط حركات الإسلام السياسي وضمان علمانية الدولة، من خلال دور الجيش، وترتيبات دستورية ومؤسسية وحوافز وضغوط الأطراف الخارجية، والثاني، على دلالات نجاح الإسلام السياسي التركي وما تعكسه من تطور في رؤية حزب العدالة ونجاحه في الوصول لصيغ توافقية داخليا وخارجيا؛ في طرح لدورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات

الحرية والحفاظ على الاستقرار[١٤٥]. وإن تركيا لا تسعى لاستغلال أحداث المنطقة لمحاولة السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية الجديدة، وانما تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية وتعميق الفهم العربي لمفهوم العلمانية. وفي هذا الاطار شهدت المنطقة العربية وتركيا اللقاءات المشتركة بين الباحثين العرب والأتراك حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي[١٤٦].

والاشكالية التي أثيرت اثناء ثورات الربيع العربي، وساعدة على صعود الإسلام السياسي، بما طرح من سؤال اذا كان الذين يحكمون بلاد المسلمين في حينها كلها هم من العلمانيون؛ فماذا جنت بلاد المسلمين في فترة حكمهم، غير الدمار والخراب والظلم الفاحش، وأيضا كانت للتداعيات التي حصلت لتركيا من انقلاب على التجربة الإسلامية، فحاول القائمون على ثورات الربيع العربي او من تولوا زمام الامر، وهم من الإسلام السياسي ان يصرحون بأن الدولة التي يريدونها هي دولة مدنية (أي غير دينية)، وأنها ستكون دولة تعددية، إلى آخر الأوصاف التي يرضى عنها الغرب. من ذلك ما صرح به الرئيس المصري السابق (مُحَمَّد مرسي) في برلين في المؤتمر الصحفي المشترك مع المستشار الألمانية (أنجيلا ميركل) التزامه بالحوار مع المعارضة، واستكمال بناء المؤسسات الدستورية، وبناء دولة مدنية؛ وأكد أن مصر ستكون دولة مدنية، لا عسكرية ولا دينية[١٤٧]. ويأتي ذلك في سياق تصريحات المتحدثين باسم التيار الإسلامي بتأييد الديمقراطية والتعددية[١٤٨]. وهناك الكثير من التصريحات التي خرجت على لسان قادة الاخوان في مصر او غيرها، ممن يطالبون بدولة مدنية مقيدة بالإسلام، وهذه مغالطة مع المعنى والمراد بالدولة المدنية، لا تختلف عن طروحات حزب العدالة والتنمية التركي.

وكذلك حزب النهضة التونسي الذي تقوم سياساته على الأساس البراغماتي ليس على المستوى الدولي وحسب، بل على المستوى الداخلي. الواقع أن ما يدعم رصيد حزب النهضة في الشارع التونسي هو تبنيه أفكار زعيمه ومؤسسه (راشد الغنوشي)، الذي لا يجد حرجاً في الجمع والتوفيق ما بين القيم والأحكام الإسلامية وبين قيم ومبادئ الدولة المدنية والتعددية السياسية وتداول السلطة[١٤٩]. ويبين احد الباحثين إنّ الذي يتضح من البيان التأسيسي لحركة الاتجاه الإسلامي (الاسم السابق لحركة النهضة ١٩٨٨) فكان اهتمام الحركة بالجانب الثقافي من دون الاهتمام بالقوانين والتشريعات، فجاء البيان مهتماً بالديمقراطية والحريات والمرأة، وفي مسألتي الديمقراطية لم يأت البيان على المطالبة بتطبيق الشريعة وتنفيذ الحدود[١٥٠]. وإن ولادة حركة النهضة في بيئة فكرية وسياسية أخذت بالتحديث والعلمانية منهجاً جعل من الحركة تبتعد عن طرح قضايا الشريعة تحسباً لرفضها[١٥١]. ويبين (الغنوشي) انه لم يطالب الاتجاه الإسلامي في تونس بالدولة الإسلامية، ولا ترى أن هذا هو

مطلب الحركة[١٥٢]. وعلى الرغم من كل هذه الميوعة في عدم تبني المنهج الشرعي الذي يفترض ان الحزب أسس ليحققه بعده حزب سياسي مثله مثل أي حزب سياسي إلاّ إنّ ذلك لم يمنع من اعتقاله.

وفي قراءة للتجربة السورية ٢٠٢٥، لا يشك احد من وجود تأثير للفكر السياسي والتجربة التركية الحالية، والواضح بصورة جلية على خطاب الرئيس السوري الجديد (احمد الشرع). من ذلك دعواته لدولة مدنية يحترم فيها الجميع. ونجاح، وفشل هذه التجربة يعتمد على الأطراف الخارجية لاسيما عندما يكون هناك دعم خارجي للعلمانيين المنتمين للغرب والى الاقليات في سوريا.

وحول شرعية الأفكار الجديدة فكما تم انتقاد حزب العدالة والتنمية، تلك الانتقادات نفسها تنطبق على التجربة العربية، لانه سبق وان هاجم الإخوان، الدستور المصري في مجلة النذير التي يرأس تحريرها (صالح عشماوي)، كونه دستور مبني على عدد من الدساتير الغربية ومنها الدستور التركي لعام ١٩٢٤[١٥٣]، والأفكار التي طرحت من الاخوان المسلمين بعد الربيع العربي تخالف ما كان يراه الاخوان المسلمين سابقا، حيث بين احد مفكري الاخوان (علي جريشه، ت: ٢٠١١). إنّ الدستور هو مرتبة أدنى من القرآن، "واذا كان الدستور قابل للتعديل، وكان القرآن متأبيا على كل تعديل فانه في ظل نظام إسلامي يصعب القول بأن القرآن دستور" بل يمكن ان يستمد من القرآن[١٥٤]. ويبين (علي جريشة) في كتاب آخر إنّ من شروط وشرعية الحكم مبنية على إقامة شريعة الله،: وهي على ثلاثة شروط، أولها، أنْ يرد الشرع الى الله ابتدأً. وثانيهما، أنْ تكون شريعة الله هي العليا. وثالثهما، أنْ تطبق شريعة الله كاملة غير مجزئة[١٥٥]. و إنّ قبل بعضهم في وصف تركيا انا تعيش في العهد المكي لما مرت به من ابعاد الشعب عن الدين ولأكثر من جيلين، فما حجة الإسلاميين في العالم العربي الذي لم يعش التجربة التركية ولم تتعرض شعوبها تجربة الابعاد عن الدين.

**البعد الثاني: الدعم السياسي التركي للإسلام السياسي العربي وتخوف الحكومات العربية من التجربة التركية.**

وتأسيسا لما سبق يمكن القول أن علاقات تركيا مع الدول العربية لاسيما مجلس التعاون الخليجي بعد أن شهدت تطوراً ملحوظاً مع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا، سرعان ما بدأت بالتأزم مع بداية انطلاق احداث الربيع العربي، وذلك بسبب السياسة الجديدة التي اتبعتها الحكومة التركية اتجاه تلك الثورات،

وقد حاول (اردوغان) استغلال دوره في المنطقة ليظهر نفسه للشعوب الإسلامية في المنطقة بأنه خليفة للمسلمين؛ ولهذا فالتخوف العربي من دعم تركيا للإسلام السياسي العربي له ما يبرره.

من ذلك تواصل حكومة حزب العدالة والتنمية وبصورة رسمية مع حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات النيابية مطلع عام ٢٠٠٧ واستقبالها رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في أنقرة، ومحاولة ادراج حماس في العملية السياسية بدلا من حصارها وعزلها كما دعت وعملت لذلك اسرائيل والغرب. واستمرت مساعيها المتكررة للتوسط بين محمود وعباس وحركة حماس بعد انفجار الخلاف بينهما(١٥٦). وكانت الخطوة الأكبر ونقطة التحول جاءت مع ما اعتمدته تركيا تجاه الثورات العربية سياسة مركبة تعتمد على مبدأ التعاطي مع تلك الثورات، وهي ترى أن الدول التي تشهد ثورات من حق شعوبها التنعم بالحرية والديمقراطية، وعلى وفق ما جاء في كلمة (أحمد داؤود أوغلو) في المنتدى الذي عقد في الدوحة ( ١٢ آذار ٢٠١١) فقد أكد على أن المنطقة تعاني تسونامي سياسي وينبغي أن تتضافر الجهود لتجاوز تبعاتها السياسية والاقتصادية الذي نجم عن تسلط أنظمة الحكم في تلك الدول، ولذلك فقد قامت تركيا بدعم نظام الحكم الإخواني في مصر وتأمين الغطاء السياسي للإخوان(١٥٧). وظهر المنهج التركي بوضوح فيما أعلنه أردوغان في ٧ نيسان ٢٠١١ عن "خريطة طريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال عدد من المحاور، كوقف فوري لإطلاق النار، اعادة إمدادات الإعاشة لها، وانسحاب القوات الحكومية من المدن، وتشكيل نظام الديمقراطي تستوعب جميع الأطراف(١٥٨).

وبعد أن كانت تركيا وسيطاً لحل النزاعات في المنطقة واتباعها سياسة تصغير المشاكل قبل الربيع العربي، فإنها تولت في دورها السياسي الجديد لتكون طرفاً في النزاعات الدائرة في المنطقة، وذلك بدعمها أطرافاً في النزاع ضد اطراف أخرى. من ذلك وقيامها بدعم الإخوان المسلمين في مصر والدعم العسكري للمعارضة السورية، واستضافتهم على الأراضي التركية، كل ذلك أدى لتحول في دورها لتكون طرفاً في الصراعات العربية الأمر الذي أدى الى تأثر علاقاتها مع دول المنطقة بمن فيها سوريا ومصر ودول الخليج(١٥٩) حتى ان (اردوغان) وقف في وجه الانقلاب الذي قاده وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي يوم ٣ يوليو/تموز ٢٠١٣ وعزل الرئيس المنتخب مُحَمَّد مرسي(١٦٠). كما أنها تضامنت مع قطر ضد المقاطعة المصرية الخليجية لها. كل ذلك أدى إلى بروز مخاوف من قبل دول مجلس التعاون الخليجي من توجهات تركيا خيال المشرق العربي(١٦١).

**ثانيا: الدور الأمريكي في فرض النموذج التركي.**

كما اتضح لنا من الدعم الأمريكي لتجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، فأنها حاولت وما زالت تروج لأفكاره، بل وتدعم تبني هذه الفكر من الدول الإسلامية الاخرى. ويبين احد الباحثين إنّ الولايات المتحدة حاولت أن تعمم بالرغبة العارمة والمحمومة في فرض الإسلام الأمريكي على المسلمين، ولقد شغلت مراكز الدراسات والأبحاث الأمريكية، وكذلك المفكرون وصانعو القرار، بابتكار وإيجاد أساليب لتوصيل ذلك المفهوم المشوه للإسلام، بأساليب متعددة ومتغيرة، للوصول لفرض الفكر الغربي(١٦٢). من ذلك ما كان الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) قد أكد في سبعينيات القرن المنصرم بقوله: "أن مفتاح نجاح السياسة الأمريكية حيال العالم الاسلامي يكمن في التعاون الاستراتيجي مع المسلمين التقدميين فقط"(١٦٣).

ومن هذا الباب كان البحث عن إنموذج يكون قدوة ومثلاً يحتذى فكانت تركيا: فقد صرح نائب وزير الدفاع الأمريكي (بول وولفوتيز) يوم ١٤٢٣/٣/٢٥هـ لصحيفة واشنطن تايمز، حيث قال: "إن من أكثر الدول التي يمكن أن تكون أمثلة للدول الإسلامية الحرة الديمقراطية هي: تركيا، وإندونيسيا، والمغرب"(١٦٤). وقد شكلت تجربة حزب العدالة والتنمية التركي، إنموذجاً لمفهوم الشريك الإسلامي المعتدل، ويمكن إجمال سمات هذا الإنموذج بالتصالح مع الغرب، القبول بالمصالح الأمريكية في المنطقة، الرؤية الليبرالية المحضة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي، بما في ذلك الحريات السياسية والاقتصادية، القبول بالعملية السلمية، الشراكة مع الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب على المستوى السياسي والأمني(١٦٥). وبالتالي عملت أمريكا على إعادة رؤيتها الاستراتيجية التي كانت متبعة قبل اندلا ع الثورات العربية، لتتلائم مع المتغيرات التي اجتاحت المنطقة العربية نتيجة لتلك الثورات.

ولا يقتصر الامر على المنطقة العربية وحسب، فلا يخفى أن الدول الغربية وعلى رأسها (أمريكا) تسعى للضغط على الجمهوريات الإسلامية كي تكون كتابتهم بالأحرف اللاتينية بدلاً من الروسية، لأنهم يعلمون أن المسلمين لن يقبلوا بالأحرف الروسية بعد تلك السنين العجاف. وقد عرضوا عليهم الإسلام التركي بشقيه العلماني الحاكم والصوفي الشعبي(١٦٦). ولتحقيق تلك الرؤية الغربية لمنطقة القوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، اجتمع وزير الخارجية الأمريكي بالمسؤولين في منطقة القوقاز وعرض عليهم الإسلام التركي، لكي تنتظم في سلك الدول الإسلامية التي أخذت بالمنهج العلماني (اللاديني). لأنهم لا يريدون الإسلام الذي يحثهم على العلم والتقوى والصلاح، ويُرجعهم إلى تاريخ آبائهم الأولين في العلم والتعلم والجهاد في سبيل الله، فهم يريدون لهم أن يأخذوا اسم الإسلام، أما المحتوى فهو العلمنة، والبُعد عن دين الله عز وجل(١٦٧).

يرى احد الباحثين إنّ وجود قوى معتدلة في العالم العربي من أمثال جماعة الإخوان المسلمين المتمثلة في حزب الحرية والعدالة في مصر، وحزب النهضة الإسلامية في تونس وحزب العدالة والتنمية في المغرب. وإنّ الكثير من هذه القوى المعتدلة لا تقوم سياساتهم على أساس الكراهية للغرب، أو تقسيم العالم إلى عالم الكفر و الإيمان، بل تقوم سياسات تلك الأحزاب المعتدلة على الأساس البراغماتي. ويظهر ذلك في توضيح (مُحَمَّد الكتاتني) الأمين العام لحزب الحرية والعدالة المصري بقوله: "أننا نرحب بأي نوع من العلاقات مع الجميع بشرط إلا يتم التدخل في الأمور الداخلية"، وهذه الحكومة سوف تنال رضا الغرب"[١٦٨]. وهذا التصريح يماثل تصريح (اردوغان) نحو الغرب مما حظي بدعم الغرب له، إلاّ إنّ ذلك من (الكتاني) وغيره، ولأسباب عديدة لم يقنع الإدارة الامريكية التي سمحت بالانقلاب في مصر، فيما قيدت المؤسسة العسكرية في تركيا. وهنا تثار إشكالية يجب الرد عليها متى كان الإسلام يكره الاخرين، إنّما الكره تجاه ممارسات الغرب ضد الإسلام، بينما كان الغرب وما يزال يحمل عداءً راسخًا ومتجذرًا في عقيلة الغرب منذ ان كان يشعر بعقدة النقص امام التقدم العلمي والتطور الحضاري الذي كان الإسلام يمر به، فجاءت حروبهم الصليبية، وومن ثم الاحتلال القديم والمعاصر، وما يجري في غزة منذ اكثر من عام ونصف بدعمهم للكيان الغاصب، وحملاتهم ضد الإسلام فكريا واعلاميا، لذلك فالتعامل مع الغرب يراد منها الخضوع والخنوع، لا التعامل بالمثل، وليس له علاقة بمعتدل وغير معتدل.

**الخاتمة**

يمثل النظام السياسي التركي الحديث منذ العام١٩٢٤ أحد ركائز الأنظمة الديمقراطية البرلمانية في المنطقة، على وفق الفلسفة الغربية، وبنيت المرحلة الأولى منه على هيمنة الحزب الواحد بزعامة المؤسس للنظام الجديد (كمال مصطفى اتاتورك: ١٩٣٨)، المدعوم بقوة المؤسسة العسكرية، إلا انه وبعد انتهاء هذه المرحلة والتي استمرت حتى العام ١٩٤٦، ولمعطيات الحرب العالمية الثانية وتجلياتها، ببروز قوتين رئيسيتين (الليبرالية والشيوعية)، وكان معها الانفتاح على التعددية الحزبية فتم السماح بإنشاء احزاب سياسية معارضة، ولحاجة تلك المرحلة لأحزاب تقف بوجه الشيوعية سمح بأنشاء أحزاب اسلامية، ولكنها كانت مقيدة لحرية العمل الا ضمن الاطار الفكري الغربي المبني على دولة مدنية، بركيزتيها (الديمقراطية والعلمانية) ضمن نطاق الفلسفة الغربية، الداعية لفصل الدين عن الدولة، واذا كانت الرؤية الغربية تسمح بحرية معتقد الفرد وحقه في ممارسة شعائره الدينية، الا ان النظام السياسي التركي ومنذ ١٩٢٤ حارب الدين وكل ما يمت له بصلة، فلم يكتفي بأنهاء

الخلافة الإسلامية، وغلق المساجد والمدارس الدينية، بل منع الاذان باللغة العربية، بل بدل الحروف التركية من الشكل العربي الى اللاتينية.

ومع بدا مرحلة الانفتاح السياسي لتمثل مرحلة ثانية وجديدة، كان فيها الصراع بين المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية ولاسيما الإسلامية منها يمثل صفة تلك المرحلة التي امتدت حتى العام ٢٠٠٢، وكان مهندس وزعيم تلك المرحلة (نجم الدين اربكان). فكانت الانقلابات العسكرية حصراً عند صعود الأحزاب الإسلامية وهي على التوالي ( ١٩٦٠ – ١٩٧١ – ١٩٨٠ – ١٩٩٨) فضلا عن قرارات بمنع العمل السياسي والحزبي للاحزاب او الشخصيات السياسية الاسلامية، بحجة انتهاك مبادئ اتاتوك الستة وعلى راسها العلمانية. إلا ان الملاحظ انه وبعد كل عملية انقلاب من قبل المؤسسة العسكرية كانت الحياة السياسية تعود من جديد، وتظهر الأحزاب الإسلامية بمناورة منها دون كلك وملل، مدعومة بتأييد شعبي ساهم في صعوده في كل الانتخابات لتكون جزء مهم في اللعبة السياسية، واستمر الوضع على هذه الوتيرة طويلاً، ليأخذ اكثر من نصف قرن من الصراع؛ حتى ظهر حزب العدالة والتنمية بزعامة (رجب طيب اردوغان) في العام ٢٠٠٢ بعد منع حزب الفضيلة الإسلامي وزعيمه (نجم الدين اربكان) مع العمل السياسي.

في اجابتنا عن سؤال لماذا تم اختيار تركيا دون غيرها من الدول لتكون انموذجًا للإسلام الغربي المراد تطبيقه في العالم الاسلامي، او تحديدا لتكون منطلقا لما عرف لاحقا "بالإسلام الأمريكي" لاسيما فيما يتعلق بالجانب السياسي؛ بينا ان ذلك لم يشمل الجانب التعبدي الذي لا تخشاه امريكا او الأنظمة العربية. واذا ما رجعنا لمحاولات الغرب في فرض الدين الجديد على الشعوب العربية التي تم احتلالها منذ بداية الربع الثاني القرن التاسع عشر، زمعه بدأت عمليات تغيير الشرائع السماوية فيها لتكون قوانين وضعية مشابهة للقانون الروماني القديم والفرنسي بعد الثورة الفرنسية، ولان الشعوب العربية متعبدة بالفطرة، وما زالت متمسكة بدينها، وكل شعب يرفض ما يملى عليه بقوة من الخارج، فقد تم معارضته من تلك الشعوب، وفشل الاحتلال وبشكل كبير الترويج لأفكاره، وان كانت الأنظمة الحاكمة ما بعد خروج الاحتلال لم تبتعد كثيرا عن مخططاته؛ الا ان ذلك بالضد من الشعوب، فكانت الاضطرابات والثورات والانقلابات سمة لما يقارب القرن، فكان على الغرب البحث عن نموذج اخر تطبق به ومن خلاله افكارها.

فكانت الاستراتيجية الجديدة، والمحاولة الأولى لهم في تركيا، وكونها كانت تمتلك بقايا من القوة التي كان يمثلها الجيش العثماني الذي بقي يدافع عن حدودها او ما تبقى منها، فكان من الصعب على دول الحلفاء المنهكة ان

تحتل تركيا كما احتلت باقي الدول، وكان الحل كما رأينا صناعة البطل (مصطفى كمال اتاتورك) الذي سيحقق لهم ما عجزت عنه القوة في الدول الأخرى. فبنى حكمه بما يعرف بالدولة المدنية ودعائمها (الديمقراطية والعلمانية)، وبكونهما يمثلان فلسفة اجتماعية وسياسية وثقافية فرض تطبيقها بتركيا، بحكم القوة الغاشمة، فضلا عن كون الشعب التركي الذي عاصر التجربة الجديدة قد عاش مرحلة ضعف وانهيار الدولة العثمانية، وانبهار بما وصل اليه الغرب من تقدم تكنلوجي لاسيما في مجال قوة التدمير التي تمتلكها جيوشها، فكان من السهل اقناع الشعوب بان الخلل كان في الإسلام الذي يمنع التطور وبناء دولة قوية، مستدلين بذلك بفساد وفشل تجربة الكنيسة في القرون الوسطى، وكيف اصبحت اوربا قوية بعد إزاحة الكنيسة من المشهد السياسي، وهذه مغالطة، كون الدولة الاسلامية منذ عهد الرسول عليه افضل الصلاة والسلام قويت علميا وعسكريا وسياسيا واقتصاديا في ظل حكم الإسلام. ولكن اخفي هذا الجانب، وبني على المغالطة فتم تمرير القوانين الغربية في تركيا الحديثة، وان كانت تتعارض وبشكل كامل مع الثوابت الإسلام.

ولكن هذه التجربة فشلت بعد الانفتاح السياسي بانتخاب الشعب للقوى السياسية الإسلامية او الداعمة للإسلام، ولم تعد الانقلابات تواكب مرحلة ما بعد الحرب البارة، بانتصار الديمقراطية الليبرالية على المعسكر الشيوعي؛ فكان البحث عن جهة إسلامية ممكن ان تساير الخطة الجديدة، وامام الضربات المتتالية للأحزاب الإسلامية من خلال الانقلابات والمنع، ظهر حزب العدالة والتنمية بسياسته ظاهرها إسلامي، وعمقها الفكري غربي، بتبنى الشكل الجديد من "الإسلام الامريكاني". ليتحول لاحقا لما اصبح يعرف "بالإسلام التركي". اذ استطاع الحزب منذ ٢٠٠٢، ولربع قرن لاحقة ان يستمر بالسلطة ببرغماتية عالية، فاقنع المسلمين بانه حزب إسلامي بكونه خليفة نضال الأحزاب الإسلامي، حيث سمح بلبس الحجاب في الجامعات والمؤسسات الحكومية، وكانت هذه إشكالية كبرى تواجه المسلمين في ممارسة حريتهم الدينية، وفتح الجوامع، فتم اعتبار هذه الحريات انتصار عظيم للإسلام، ومن جهة ثانية حضي بقبول العلمانيين كونه لم يشرع ما يخالف معتقدهم وان خالف الشرع، كتقنين الزنا والخمور والربا، وغيرها من المخالفات الشرعية. وبهذه السياسة استطاع ان يحيد الكثير من قوة المؤسسة العسكرية، وينال رضا الغرب، الذي فرض كلمته على المؤسسة العسكرية واجلساها في قواعدها حتى حين.

وفي الوقت ذاته استطاع ان يكون للمنطلقاته الفكرية والسياسية التركية تأثير على العالم الإسلامي، اذ تبنت الأحزاب الإسلامية مبدأ الدولة المدنية ودعائمها، مع ان منطلقاتها الفكرية والعقائدية كانت قبل ذلك ترفض

الدولة المدنية والدستور العلماني المبني على الديمقراطية الغربية، لا لكونها مستورة من الغرب، بل وكما ظهر لنا من منظري التيار السياسي الإسلامي انفسهم انها مخالفة للشرع، وهذا التغير شجع حزب العدالة والتنمية ان يمد يده لدعم التيارات السياسية الإسلامية في عموم المنطقة لا سيما بعد الربيع العربي، حتى شعرت الأنظمة في الدول الإسلامية لاسيما العربية منها بالخوف من تلك التجربة الإسلامية، بكون (اردوغان) وحزبه اصبح الزعيم لتنظيم الاخوان المسلمين او من هو على ذات المنهج. فكان دخولهم في العملية السياسية من باباها الواسع بانتهاج لهذه الافكار الجديدة، إنْ كان على مستوى تبني الأفكار والتطبيق، او سياسيا على مستوى الخطاب الموجه للغرب، ان كان بتوجه تركي او امريكي. اما لماذا لم تنجح تجربة الإسلام السياسي في الدول العربية بخلاف التجربة التركية، على وفق المنهج الاستقرائي، فلذلك أسباب ظهرت باختلاف في التجارب، ربما سنطرحها في بحث اخر.

## الهوامش والمصادر:

١ – لمزيد من التفاصيل ينظر: الأمير شكيب أرسلان، تاريخ الدولة العثمانية، جمعه اصوله وحققه: حسن السماحي سويدان، ( دمشق- بيروت، دار ابن كثير، ١٤٣٢هـ، ٢١١م) ص ٤٨٢ وما بعدها.

٢ – للتعرف عن حياته العسكرية وصعود نجمه ينظر: دلشاد محمود صالح بابلا، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية ١٩٨٠-٢٠٠٢، (السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص ٦٨ وما بعدها.

٣- للمزيد عن دور الجيش ونقاط قوته ينظر: طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية التركية .. تفكيك القبضة الحديدة، ضمن تركيا تحديات الداخل ورهان الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٠)، ص ٦٨ وما بعدها.

٤ – للمزيد عن ما قام به كمال اتاتورك حول الغاء الخلافة وغيرها من الامور التي كانت تخالف الاسلام وتنبت العلمانية في تركيا الحديثة. ينظر: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية نشأتها وتطورها واثارها في الحياه الاسلامية المعاصرة، (الكويت، الدار السلفية للنشر والتوزيع ، ١٤٠٨ه، ١٩٨٧م)، ص ٥٦٩.

٥ – ينظر: عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، الدولة العُثمانية: عَوَامل النهُوض وأسباب السُّقوط، ط١، (مصر، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٤٢١هـ ،٢٠٠١م)، ص ٤٦٥- ٤٧٢ و٥٥٢.

٦- كمال السعيد حبيب، تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي – العلماني، ضمن الواقع الدولي ومستقبل الأمة، (الرياض، تقرير ارتيادي (استراتيجي) سنوي يصدر عن مجلة البيان الإصدار الخامس ١٤٢٩هـ )، ص ٢٢٦. للمزيد عن الحياة السياسية في تركيا لاسيما تاريخ الأحزاب الإسلامية، ينظر: مهدية صالح حسن العبيدي، الحركة الإسلامية في تركيا من بديع الزمان إلى نجم الدين أربكان، ط١،(عمان، دار امجد، ٢٠١٥)، ص ١٧٠ وما بعدها

٧- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤..

٨- احمد النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، ط١، (عمان، زهران للنشر والتوزيع، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م)، ص ١٤٩.

٩- للمزيد عن دور الجيش ونقاط قوته ينظر: طارق عبد الجليل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ وما بعدها. ونظر أيضا: علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، ضمن تركيا تحديات الداخل ورهان الخارج، (الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٣٠.

١٠ – لمعرفة نسبة النواب ذي الأصول العسكرية خلال هذه المدة ينظر: دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

١١ – المصدر السابق، ٢٠١٢، ص ٨٣.

١٢ – شحاتة محمد صقر، شريعة الله لا شريعة البشر، (الإسكندرية، دار الخلفاء الراشدين، ودار الفتح الإسلامي، د. ت)، ص ٩٦،٩٧.

١٣ – أبو التراب سيد بن حسين بن عبد الله العفاني، أعلام وأقزام في ميزان الإسلام، ج٢، ط١، (جدة، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م)، ص ٩٢.

١٤ – شحاتة محمد صقر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

١٥ – محمد بن شاكر الشريف، الدولة المدنية صورة للصراع بين النظرية الغربية والمُحْكَمات الإسلامية، العدد ٢٢٩، (الرياض، مجلة البيان، ٢٠١١)، ص ٥.

١٦ – شحاتة محمد صقر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤. وأيضا ينظر: محمد بن شاكر الشريف، المصدر السابق نفسه.

١٧- طارق عبد الحافظ الزبيدي، بواكير العلمانية في الفكر الإسلامي، ط١،(بغداد، دار قناديل للنشر والتوزيع٢٠١٨)، ص 19.

١٨ – مجموعة مؤلفين، جمع وترتيب: اللجنة العلمية بجمعية الترتيل، العلمانية، الليبرالية، الديمقراطية، الدولة المدنية في ميزان الإسلام، تحت إشراف: الشيخ محمد عبد العزيز أبو النجا، قدم له: الأستاذ الدكتور محمد نعيم محمد هاني الساعي، ط٣، (القاهرة، جمعية الترتيل، ٢٠١١)، ص ٢٩.

١٩ – المصدر السابق، ص ٢٨.

٢٠ – محمد بن شاكر الشريف، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

*– للمزيد عن موقف بعض مفكري الحركات والأحزاب إسلامية من الديمقراطية ينظر: حسن هادي رشيد، إشكاليات الطاعة والخروج في الفكر الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٩٩ وما بعدها.

٢١ – للمزيد ابو الاعلى المودودي، الخلافة والملك، تعريب : أحمد إدريس، ط١،(الكويت، دار القلم، ١٣٩٨هـ ١٩٨٧م)، ص ٣٤

٢٢ – محمد بن شاكر الشريف. تأصيل رؤية سلفية للمشاركة السياسية، العدد (٣٠٩) (الرياض، مجلة البيان، جمادى الأولى ١٤٣٤هـ، نيسان ٢٠١٣)، ص ٣٣. ولبيان ادلة من يرى ان الديمقراطية جائزة وهي مطابقة في عمومها وليس بأجمعها مع الشرع ينظر: أحمد الريسوني، فقه الثورة: مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي، ط١، (القاهرة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ١٤٣٤هـ، ٢٠١٣م)، ص ٨٣ وما بعدها.

٢٣ – محمد حسين فضل الله، الحركة الاسلامية هموم وقضايا، ط٤، (بيروت، دار الملاك، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م)، ص ٤٨،٤٧.

٢٤– عزمي بشارة، مدخل الى معالجة الديمقراطية وانماط التدين، ضمن مجموعو باحثين، حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٥٨،٥٧.

٢٥ – للمزيد ينظر: احمد عليوي حسين الطائي. الموازنة بين المصالح: دراسة تطبيقية في السياسة الشرعية، ط١،(عمان –بغداد، دار النفائس، دار لفجر، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م)، ص ٢١٨ وما بعدها.

٢٦– للمزيد عن مصطلح العلمانية من الناحية اللغوية والاختلاف في اللفظ بالفتح او الكسر، ينظر: سيد محمد نقيب العطاس، مدخلات فلسفيه في الاسلام والعلمانية، ترجمة: محمد طاهر الميساوي، ط١، (الكويت، المعهد العالي العالمي للفكر والحضارة الإسلامية، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠ م)، ص ٤٢،٤١.

٢٧– مهدية صالح حسن العبيدي، الحركة مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

٢٨ – مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

٢٩– سيد محمد نقيب العطاس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣،٤٢.

٣٠ – شحاتة محمد صقر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

٣١– طارق عبد الحافظ الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

٣٢– سيد محمد نقيب العطاس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣،٤٢.

٣٣– للمزيد عن ممارسة الثورة الفرنسية ضد الكنيسة، والتي تشبه الى حداً كبير ما سيفعله كمال اتاتورك لاحقا: ينظر: مهدية صالح حسن حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.

٣٤– عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة، العلمانية تحت المجهر، ط١، (بيروت – دمشق، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م)، ص ١٥،١٤. وحول الاستلاء على أملاك الكنيسة ينظر أيضا: اسماعيل حسني، مصر سبق ذكره، ص ٢٢٤

٣٥– اسماعيل حسني، علمانية الإسلام والتطرف الديني: نقد أيديولوجية شمولية الإسلام من منظور الشريعة والتاريخ وقيم الحداثة، (القاهرة، دار مصر المحروسة، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٢٢٤.

٣٦– سيد محمد نقيب العطاس، مصدر سبق ذكره، ص ٣١،٣٠.

*- المزيد عن الطغيان الكنسي والطغيان الديني فضلا عن الطغيان الذي مارسته الكنيسة ينظر سفر بن عبد الرحمن الحوالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣ وبعدها.

٣٧- عبد المنعم صالح العلي العزي، المعروف باسمه المستعار محمد أحمد الراشد، صحوة العراق: رؤية إسلامية للقضية العراقية المعاصرة، (فان كوفر – كندا، دار المحراب للنشر والتوزيع، د. ت)، ص ٢٨،٢٩.

٣٨- نقلا عن؛ طارق عبد الحافظ الزبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.

٣٩- للمزيد عن طرق دخول العمانية للعالم العربي ينظر: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، العلمانية مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٩.

٤٠- للمزيد عن هذه الفكرة والأفكار المعارضة لربط الإسلام بالغرب ينظر: حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغيير الاحول والعلاقات، ط١، (بيروت، مركز الوحدة العربية، ٢٠٠٠).

٤١ – عَلي محمد محمد الصَّلاَّبي، الشورى فريضة إسلامية، (دمشق، دار ابن كثير، د. ت)، ص٥.

٤٢- سكوت هيبارد، السياسة الدينية والدول العلمانية مصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: الأمير سامح كريم، (الكويت، المجلس الوطني الثقافة والفنون والآداب، سلسلة علم الكويت، ١٤٣٥ه ٢٠١٤م)، ص ١٣٥.

٤٣ – حسن الرشيدي، إسلام.. على الطريقة الأمريكية، العدد ١٩٢، (الرياض، مجلة البيان، ٢٠٠٣)، ص ٩٠.

٤٤- عبد الشافي محمد عبد اللطيف، العلمانية في الفكر الإسلامي، (القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م)، ص ١٥٠،١٥١.

٤٥- ينظر: جهاد تقي صادق، الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية، (بيروت، مكتبة السنهوري، ٢٠٢٠)، ص ٢٨٦،٢٨٧.

٤٦- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص١١٣- ١١٤.

٤٧- للمزيد ينظر: المصدر السابق، ص ٩١ وما بعدها.

٤٨ – محمد بن شاكر الشريف، الدولة المدنية صورة للصراع بين النظرية الغربية والمُحْكَمات الإسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

٤٩- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، (عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٢٣،٢٤.

٥٠- للمزيد عن صور ممارسة العداء للإسلام ينظر: مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥ وما بعدها.

٥١- للمزيد عن قرارات وافعال اتاتورك ضد الإسلام ينظر: المصدر السابق، ص ٩١ وما بعدها.

٥٢- كمال السعيد حبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

٥٣- طارق عبد الجليل، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

٥٤- للمزيد عن تلك المرحلة والانفتاح السياسي المتعلقة بالحريات الشخصية الدينية ينظر: مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤ وما بعدها.

٥٥- المصدر السابق، ص ١٦٧.

٥٦- عموما يمكن تصنيف الأحزاب التركية إلى أربع اتجاهات: أحزاب اليمين وأحزاب اليسار، والأحزاب القومية، والأحزاب الإسلامية. للمزيد عن نشأة الأحزاب في تركيا ينظر: علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٣١- ٣٣.

٥٧- كمال السعيد حبيب، الإسلاميون الاتراك من الهامش الى المركز، ضمن تركيا تحديات الداخل ورهان الخارج، (الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١١١.

٥٨- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

٥٩- كمال السعيد حبيب، الإسلاميون الاتراك من الهامش الى المركز، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢

٦٠- كمال السعيد حبيب، تركيا ومستقبل التدافع الإسلامي – العلماني، الواقع الدولي ومستقبل الأمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.

٦١- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

٦٢- علي سفيان عبدالله، اثر الانقلابات العسكرية على عملية صنع السياسة العامة في تركيا (محاولة انقلاب تموز ٢٠١٦ انموذجاً)، المجلد (١٣) العدد (٥١) (كركوك، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٤)، ص ٦٧٤،٦٧٥

٦٣- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٠.

٦٤- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٥.

*- بدءاً عمله السياسي كزعيم بحزب النظام الوطني (١٩٧٠-١٩٧١)، مروراً حزب السلامة الوطني (١٩٧٢-١٩٨٠)، ثم حزب الرفاه (١٩٨٣-١٩٩٨)، تلاه حزب الفضيلة (١٩٩٨-٢٠٠١) وللمزيد عن الحياة السياسة (لنجم الدين اربكان) ينظر: مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥ وما بعدها.

٦٥- علي سفيان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٤،٦٧٥

٦٦ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

*- للمزيد عن تاسيس حزب السلامة الوطني الذي تأسس في ١٩٧٢، وتاريخه حتى الانقلاب عليه ينظر: مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.

٦٧ – احمد عليوي حسين الطائي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦.

٦٨- وللمزيد عن الانقلابات في تركيا ينظر: علي سفيان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٤،٦٧٥.

٦٩ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

٧٠- احمد النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، مصدر سبق ذكره، ص ٤١١.

٧١ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص١١٨- ١١٩.

٧٢- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

٧٣ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.

٧٤- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨.

٧٥- المصدر السابق، ص ٢٠٣.

٧٦ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره ص ١٦٩.

٧٧- ينظر لتلك المرحلة والتصريحات ضد الحزب ينظر: احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠ وما بعدها.

– للمزيد عن تلك الممارسات التي عدت حربا على العلمانية ينظر: دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص 78.١٧٩

٧٩- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.

٨٠ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦.

٨١- ينظر: علي سفيان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٥-٦٧٨.

٨٢- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.

٨٣- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥.

٨٤- مهدية صالح حسن العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١.

٨٥- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٩.

٨٦- المصدر السابق، ص ٣٨٣.

٨٧- للمزيد ينظر: يسري عبد الرءوف يوسف الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية – الإسرائيلية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية برنامج ماجستير الشرق الأوسط، جامعة الأزهر-غزة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص ٨٩-٩١.

٨٨- المصدر السابق، ص ٩١.

٨٩- علي سفيان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨٩.

٩٠- المصدر السابق، ص ٦٨٩.

٩١- المصدر السابق، ص ٦٣٣.

٩٢- للمزيد عن هذه الإجراءات ينظر: المصدر السابق، ص ٦٩١.

٩٣- طارق عبد الجليل، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

٩٤- ينظر: علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

٩٥- المصدر السابق، ص ٣٠.

٩٦- يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩، ١٠٠.

97 – للمزيد حول تداعيات هذه القضية ينظر: اديب عساف بكر أوغلو، المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا: الاستمرارية أم القطعية، ضمن تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ١٢٩.

٩٨ – حسن الرشيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

٩٩- احمد النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٣.

١٠٠- يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩، ١٠٠.

١٠١- ينظر: علي سفيان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٥-٦٧٨.

١٠٢- يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

١٠٣- علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

١٠٤- علي سفيان عبدالله، مصدر سبق ذكره، ص ٦٧٦.

١٠٥ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.

١٠٦- علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣، وينظر أيضا لتلك الأفكار: يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

١٠٧ – فوزي أبو خليل، كيف تحولت تركيا من العثمانية إلى العلمانية؟ نشر في ٢٠١٨/٩/٢٨، على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/blogs/، تاريخ الدخول، ٢٠٢٥/٢/١٧.

١٠٨- للمزيد عن تلك المبادئ ينظر: يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

١٠٩ – فوزي أبو خليل، مصدر سبق ذكره.

١١٠ – حسن الرشيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

١١١ – اديب عساف بكر أوغلو، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

١١٢- للمزيد ينظر: افتتاحية مجلة البيان، المقدمة، العدد ٢٨٥، (الرياض، السنة السادسة والعشرين، جمادي الاخر ١٤٣٢هـ، نيسان ٢٠١١م)، ص ٥.

١١٣ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

١١٤– يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١.

١١٥– حسن هادي رشيد، الصراع الفكري بين الأحزاب الحاكمة والاخوان المسلمين واثره في التحول الديمقراطي: (نماذج مختارة)، العدد ٧٤، (بغداد، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٣)، ص ١١١.

١١٦ – فوزي أبو خليل، مصدر سبق ذكره.

١١٧– يسري عبد الرءوف يوسف الغول، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠.

* – الولاء والبراء مصطلح إسلامي يحدد العلاقة بين المسلمين والعالم الخارجي، لا يتطابق ومفهوم الوطنية المبنية على خطوط سايكس بيكو لترسيم الحدود بين الدول، وانما يجعل قضايا الامة الإسلامية قضية لكل المسلمين والمثال الواضح على ذلك القضية الفلسطينية.

١١٨ – American Islam (term) حمل بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٤ من الموقع الاجنبي https://en.wikipedia.org/wiki/American_Islam_(term),

١١٩ – محمد عمارة، الإسلام الأمريكاني، على الرابط التالي: https://arabi.com/story/٢١. حمل بتاريخ ٢٠٢٤/١٢/١٨.

١٢٠ – صلاح عبد الفتاح الخالدي، بين الإسلام الرباني والإسلام الأمريكاني، (عمان، دار العلوم للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

١٢١ – عبد الحسين شعبان، قبل وبعد الربيع العربي الجيوبوليتيك ومفترق الطرق، العدد ٣، (بغداد، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الأولى، ٢٠١٢)، ص ٣٥.

١٢٢ – يحيى اليحيى، مشاهدات في بلاد البُخاري، العدد ٦٢، (الرياض، مجلة البيان، شوال ١٤١٣هـ، نيسان ١٩٩٣م)، ص ٦٥.

١٢٣ – كاظم حامد الربيعي. علمانيو سوريا... ماذا يريدون من الثورة؟، موقع ميدل ايست أونلاين، 2012-06-10، http://middle-east-online.com/?id=132844. تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٢/١٥.

١٢٤ – للمزيد عن هذا العنوان ينظر: جريدة العرب، السنة (٤٢)، العدد (١١٦٢٦) ، لندن، الأحد ٢٣/٠٢/٢٠٢٠.

١٢٥ – صلاح عبد الفتاح الخالدي، "أمريكا من الداخل بمنظار سيد قطب، ط١، (جدة، دار المنارة للنشر والتوزيع، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م)، ص ١٣٠،١٣١، واصل الكتاب جمع لمقالات لسيد قطب.

١٢٦ – حسن الرشيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

١٢٧ – محمد عمارة، مصدر سبق ذكره.

* – دانيال بابيس: كاتب امريكي يميني متطرف وهو رئيس مؤسسة (منبر الشرق الاوسط للابحاث) ومقره ولاية فلادليفيا، وله كتابات عدة في التهجم على الاسلام والمسلمين وقد قام مؤخرا بانشاء (مركز التعددية السياسية)

١٢٨ – نقلا عن؛ خليل العاني، امريكا وجدلية الحرب على الارهاب، العدد ١٩٥، (الرياض، مجلة البيان، يناير٢٠٠٤)، ص٤٢.

١٢٩ – ينظر: محمد رشيد بن علي رضا، المتوفى: ١٣٥٤هـ، (القاهرة، الخلافة، الزهراء للإعلام العربي، د. ت)، ص ٧٢.

١٣٠ – سيد قطب إبراهيم حسين الشاربي (المتوفى: ١٣٨٥هـ)، في ظلال القرآن، ج ٦، ط ١٧، (بيروت والقاهرة، دار الشروق، ١٤١٢ه)، ص ٣٥٥٧،٣٥٥٨. وحول صناعه الرجل او البطل يرى (سفر الدين الحوالي) ان صناعة البطل التركي (كمال الدين اتاتورك) كان ليتصدر المشهد السياسي بدل الخلافة العثمانية. ينظر: سفر بن عبد الرحمن الحوالي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦٩.

١٣١– محمد سليمان أبو رمان، الفكر السياسي الأمريكي والحركات الإسلامية: قراءة في أوراق الشريك الإسلامي المطلوب، العدد ٢٠٥، (الرياض، مجلة البيان، ٢٠٠٥م)، ص ١٢.

١٣٢ – احمد سليمان سالم الرحاحلة، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية قسم العلوم السياسية– كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م، ص ٧٢.

١٣٣- عن التبريرات الاوربية والأمريكية لمنع انقلاب الجيش ينظر: احمد النعيمي، تركيا بين الموروث الاسلامي والاتجاه العلماني، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٧،٤١٨.

١٣٤ – حسن الرشيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

١٣٥ – المصدر السابق، ص ٩٠.

١٣٦ – وللاطلاع على التصريحات ينظر: وائل عبد الغني، مرصد الأخبار: اختراق..!، العدد ١٨٢، (الرياض، مجلة البيان، ٢٠٠٣م)، ص ١٠٦ وما بعدها.

١٣٧ – دلشاد محمود صالح بابلا، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

١٣٨ – محمد أحمد إسماعيل المقدم، عودة الحجاب، جـ ٢، ط١، (القاهرة، دار ابن الجوزي، ١٤٢٦ هـ ، ٢٠٠٥م)، ص ١٣٨.

١٣٩- للمزيد عن وصف الديمقراطية كفلسفة ومخالفتها للشرع، ينظر: خليل مخيف وامل هندي، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، (بيروت، مكتبة السنهوري، ٢٠١٩)، ص ١٠٩ وما بعدها.

١٤٠ – علي حسين باكير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦،٢٧.

١٤١ – احمد سليمان سالم الرحاحلة، مصدر سبق ذكره، ص 93.

١٤٢-للتغير والتطور في العلاقات التركية تجاه الدول العربية ينظر: عماد رزيك عمر ومحمد نوار حسين عبد، دور أحمد داود أو غلو في السياسة الخارجية التركية العدد ٢١، (الانبار، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، ٢٠٢٣).

١٤٣ – عبد الحسين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

١٤٤- فاضل علي زينل، العلاقات التركية الخليجية بعد احداث الربيع العربي: (السعودية انموذجا)" المجلد (١٤) العدد (٥٢)، (كركوك، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٥)، ص ٤٠٤.

١٤٥ – احمد سليمان سالم الرحاحلة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

١٤٦ – اعداد المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، سبل التعاون الاقتصادي بين دول الربيع العربي مع تركيا، العددين الخامس والسادس مزدوج، آذار/حزيران، (عمان، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، ٢٠١٣م)، ص ٩٢.

١٤٧ –تصريح الرئيس المصري السابق محمد مرسي ينظر: مرسي: مصر ستكون دولة مدنية لا عسكرية ولا دينية https://arabic.rt.com/news/، وينظر أيضا: مرسي يتعهد بدولة مدنية وبالحوار، 30/1/2013، حمل بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١٥ على الرابط التالي: https://www.aljazeera.net/news/

١٤٨ – جون آر برادلي، ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الاوسط، ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، ط١، (القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، ٢٠١٣)، ص ٦٥.

١٤٩ – ريم محمد موسى، مستقبل التغيير السياسي بعد الثورات العربية، المعهد المصري للدراسات، 15 أكتوبر ٢٠١٨، على الرابط التالي، https://eipss-eg.org/%D٨٤%٩D%٨A%٨D%٨٢%٩AA%D%٨D%٨٠%٩D%٣B%٨D%٨٥%٩-تاريخ التحميل ٢٠٢٥/٢/١٢. وللمزيد عن فكر راشد الغنوش وحزب النهضة التونسي ينظر: محمود سليم هاشم شوبكي، سياسات حركة النهضة وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١٥-٢٠١٠، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، ٢٠١٦.

١٥٠ – حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط٢، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٣٤.

١٥١ – محمود سليم هاشم شوبكي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

١٥٢ – راشد الغنوشي، من تجربة الحركة الإسلامية في تونس، (د. م، مركز المغرب للأبحاث والترجمة، د. ت)، ص ٣١١.

١٥٣– حيدر إبراهيم علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

١٥٤ – علي جريشة، المشروعية الإسلامية العليا، ط٤، (المنصورة، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١١هـ، ١٩٩١م)، ص ٩٧.

١٥٥ – علي جريشة، دعاة لا بغاة، ط٢، (الكويت، دار البحوث العلمية١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م)، ص ١٣٠،١٣١. وفي تفاصيل اكثر حول هـذه الشروط ينظر المصدر السابق ص ٤٩ وما بعدها.

١٥٦ – احمد سليمان سالم الرحاحلة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦.

١٥٧– فاضل علي زينل، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٣.

١٥٨ – احمد سليمان سالم الرحاحلة، مصدر سبق ذكره، ص 100.

١٥٩– للتغير في طبيعة العلاقات ينظر: عماد رزيك عمر ومحمد نوار حسين عبد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢.

١٦٠– رجب طيب أردوغان.. أول رئيس تركي ينتخبه الشعب بالاقتراع المباشر، 25/12/2024، على الرابط التالي حمل بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٥. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/٢٠١٤/٩/٢/%D٨%AC%D٨%B١%D٨%AF%D٨%AA%D٨%BA%D٨%A٨%D٨%AC%D٨%B٧%D٩%٨٦.

١٦١– وللمزيد ينظر: عماد رزيك عمر ومحمد نوار حسين عبد، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١-٣١٢.

١٦٢ – للمزيد عن تلك الأساليب ينظر: حسن الرشيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

١٦٣ – بشير عبد الفتاح، تصورات غربية للشخصية المسلمة، الواقع السياسي ومستقبل الامة، تقرير ارتيادي (استراتيجي)، الإصدار الخامس، (الرياض، دار البيان، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م)، ص ٨٩.

١٦٤ – حسن الرشيدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

١٦٥ – محمد سليمان أبو رمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

١٦٦ – يحيى اليحيى، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

١٦٧ – يحيى اليحيى، ، مشاهدات في بلاد البُخاري، العدد ٦٣، (الرياض، مجلة البيان، ذو القعدة ١٤١٣هـ / مـايو ١٩٩٣م)، ص ٩٠.

١٦٨– ريـم محمـد مـوسى، مصدر سبق ذكره.